TD

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/40(1)/8
26 July 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الأربعون
الجزء الأول
جنيف ، ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

تقديم المساعدة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

التطورات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة

تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذه الوثيقة ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها على التعبير عن أي رأي كان من جانب أمانة الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو اقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها ، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها .

GE.93-52748 ٥٠١٠ح (A)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
الجزء الأول - التطورات الأخيرة في الاقتصاد الفلسطيني	١ -٥٤	١
ألف - بيئة السياسات المؤثرة على الاقتصاد الفلسطيني	٤ -٣٩	٣
١ - أثر السياسات والتدابير الاسرائيلية	٤ -١٢	٣
٢ - مبادرات التنمية الفلسطينية: الإطار المؤسسي الناشئ	١٣-٣٠	٦
٣ - التطورات الإقليمية والدولية المؤثرة على الاقتصاد الفلسطيني ...	٣١-٣٩	١٠
باء - التطورات والاتجاهات الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني	٣٠-٥١	١٣
١ - الموارد الطبيعية والبشرية	٣٠-٣٨	١٣
٢ - المؤشرات الاقتصادية الكلية والتطورات القطاعية الرئيسية	٣٩-٥١	١٧
جيم - ملاحظات ختامية	٥٣-٥٤	٢٤
الجزء الثاني - حالة البيئة في الأرض الفلسطينية المحتلة	٥٥-٨٣	٢٦
ألف - المحدِّدات البيئية الرئيسية	٥٦-٥٧	٢٦
باء - العوامل المؤثرة في البيئة	٥٨-٦٣	٢٧
جيم - الأحوال البيئية الراهنة	٦٤-٧٣	٢٨
١ - الممارسات الزراعية	٦٥-٦٧	٢٨
٢ - التحضُّر	٦٨-٦٩	٣٠
٣ - الموارد المائية	٧٠	٣٠
٤ - إزالة الأحراج	٧١	٣١
٥ - البيئة البحرية والساحلية	٧٢	٣١
٦ - استهلاك الوقود	٧٣	٣١
دال - تحسين حالة البيئة في الأرض الفلسطينية: تدابير للعمل	٧٤-٨٣	٣٣
١ - النفايات السائلة	٧٥	٣٣
٢ - النفايات الصلبة	٧٦	٣٣

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
٣ - النفايات السمية	٧٧	٣٣
٤ - استصلاح الاراضي وإعادة التحريج	٧٨-٧٩	٣٣
٥ - الهياكل المؤسسية	٨٠	٣٣
٦ - الاحتياجات من الموارد البشرية	٨١-٨٣	٣٤
٧ - المساعدة المالية والتقنية	٨٣	٣٤

الجزء الثالث - استعراض التقدم المحرز في عمل الوحدة الاقتصادية الخاصة (الشعب الفلسطيني)، في أمانة الأونكتاد، ١٩٩٢/١٩٩٣ ..... ٨٤-٨٩ ٣٥

الجدول ١ الأرض الفلسطينية المحتلة: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية ١٩٨٧-١٩٩٣ . ..... ٣٧

الحواشي

الجزء الأول

التطورات الأخيرة في الاقتصاد الفلسطيني

١ - وفقا لأحكام قرار المؤتمر ١٤٦(د-٦) ومقررات كرتاخينا والجمعية العامة ، يعرض هذا الجزء من التقرير الاستنتاجات الناشئة عن رصد واستقصاء السياسات والممارسات التي أثرت على اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة[١] ، خصوصا خلال الفترة حزيران/يونيه ١٩٩٣ - أيار/مايو ١٩٩٣ . وقد اتسمت التطورات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة خلال الفترة قيد الاستعراض بتدهور في الحالة الاقتصادية والاجتماعية مماثل للتدهور الذي اتسمت به التطورات في السنوات الأخيرة[٢] . وقد بات بقاء الاقتصاد الفلسطيني اليوم ، مثلما كان في السابق ، معرضا للخطر بينما تكشف الجهود لتأمين بقائه وسط مجموعة من القيود القائمة منذ أمد بعيد والمقترنة بضغوط جديدة[٣] . وعلى الرغم من وجود دلالات هامشية تشير الى حدوث تحسن في عام ١٩٩٣ ، فإن الحالة تعكس بالدرجة الأولى الأثر التراكمي لسياسات وممارسات الاحتلال العسكري الاسرائيلي . ولا يزال الاقتصاد الفلسطيني يوجه لخدمة المصالح الاسرائيلية ، مما يؤثر تأثيرا ضارا على صلاته بالداخل العربي .

٢ - وثمة اتجاه عام من الانحطاط الاقتصادي والاضطراب الواسع النطاق في الحياة اليومية في الأرض المحتلة لا يزال مستمرا منذ الانتفاضة الفلسطينية مقترنا بتدابير اسرائيلية تقييدية كان للعديد منها أثر ضار على الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية . كما أن القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في الأرض المحتلة ، بمختلف مستوياتها ، لا تزال تعاني من أثر الأزمة التي حدثت في الشرق الأوسط في الفترة ١٩٩٠/١٩٩١ . ونتيجة لذلك ، أصبح اقتصاد الأرض المحتلة معزولا على نحو متزايد ، مما يؤدي إلى تقييد الجهود التي يبذلها الشعب الفلسطيني لبناء اقتصاد مستقل مع ما يتطلبه من اطار مؤسسي . ومنذ عام ١٩٩١ ، اقترنت التدابير التقييدية القائمة و/أو الجديدة بخطوات من قبل السلطات الاسرائيلية لتحسين بعض جوانب الاطار القانوني وإطار السياسة العامة ، بما في ذلك المستوطنات الاسرائيلية ، التي تؤثر على اقتصاد الأرض المحتلة .

٣ - وفي هذه الأثناء ، تزايد ادراك المجتمع الدولي للحاجة إلى تدخل عاجل لمساعدة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية المعتلة ، بينما أدت عملية السلام في الشرق الأوسط الجارية منذ عام ١٩٩١ إلى إشاعة التوقعات بالتوصل إلى حل يمكن أن يفضي ، في جملة أمور ، إلى تمهيد الطريق لتحقيق انتعاش اجتماعي - اقتصادي فلسطيني . إلا أنه يبدو انه لم يكن لهذه التطورات حتى الآن سوى تأثير هامشي على البيئة الاجمالية التي تؤثر على اقتصاد الأرض المحتلة . وهذه الحلقة من آمال لم تتحقق ، ووعود الاصلاح والمعونة في ظل بيئة من السياسات الاقتصادية المثبطة والأوضاع القاسية منذ عام ١٩٨٧ ، لا تزال تنعكس في أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة قيد الاستعراض[٤] .

ألف - بيئة السياسات المؤثرة على الاقتصاد الفلسطيني

١ - أثر السياسات والتدابير الاسرائيلية

٤ - لقد استمرت السياسات والتدابير السائدة في ظل الاحتلال في تقييد التعبئة والاستخدام الفعالين للموارد في الاقتصاد الفلسطيني حتى فترة لا بأس بها من عام ١٩٩٣ ، على الرغم من أن السلطات تسلم ، لأسباب شتى ، بالحاجة إلى منع حدوث المزيد من التدهور في الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية في الأرض المحتلة . وتشتمل التدابير المتخذة لهذه الغاية منذ عام ١٩٩١ على تغييرات في نظام ضريبة الدخل وخطوات في اتجاه تحسين مجمل المناخ المالي . وهذا الاستعداد المستجد من جانب السلطات الاسرائيلية لاتخاذ الخطوات الأولى في عملية تحرير للسياسة الاقتصادية يتفاوت مع استمرار تطبيق مجموعة من تدابير السياسة التقييدية . وقد باتت هذه الازدواجية واضحة على نحو متزايد منذ عام ١٩٩١ ، حيث أن التدابير الاسرائيلية المتخذة تجاه الاقتصاد الفلسطيني قد تراوحت بين مبادرات ترمي الى توفير الحوافز الاقتصادية من جهة ، وتطبيق التدابير الأمنية وما يتصل بذلك من التدابير التي أدت إلى تقييد نطاق الأنشطة الفلسطينية في مجالي الانتاج وتوليد الدخل من جهة ثانية . وعلى العموم فإن هذا النهج المتبدل قد أرسل إشارات مختلطة وغير مؤاتية للمنتجين والمصدرين والمستثمرين والمستهلكين الفلسطينيين ، مما أدى إلى زيادة وهن النشاط الاقتصادي في الأرض المحتلة واضعاف ثقة نشاط الأعمال المحلي والدولي .

٥ - إن الخطوات الأولى في تخفيف القيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني قد لوحظت[٥] في منتصف عام ١٩٩١ مع نشر أمر عسكري اسرائيلي ينص على منح اعفاء لمدة ثلاث سنوات من ضريبة الدخل وضريبة الممتلكات لصالح الاستثمارات الصناعية الموافق عليها (بناء مصانع جديدة أو توسيع المصانع القائمة) في الضفة الغربية وقطاع غزة ؛ وبحلول أوائل عام ١٩٩٣ ، تمت الموافقة على ٣٨ استثمارا من هذه الاستثمارات[٦] . وقد أعقب ذلك في عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ الاعلان عن الخطوات التالية التي تلغي بصورة فعلية بعض القيود التي فرضت على الاقتصاد الفلسطيني على مر السنين:[٧] (أ) اصلاح بعض أحكام الأوامر العسكرية الاسرائيلية المتصلة بنظام ضريبة الدخل بهدف تبسيط الحسابات وتخفيف العبء الاجمالي للضرائب من خلال إلغاء المعدل الأعلى للضريبة وتخفيض عدد الشرائح الضريبية ؛ (ب) منح تراخيص اقامة لفترة طويلة للمستثمرين الذين يستثمرون ٠٠٠ ١٠٠ دولار كحد أدنى ؛ وحتى أوائل عام ١٩٩٣ ، كانت قد تمت الموافقة على ٤٦ مشروعا وفقا لهذه الاجراءات ؛ (ج) الغاء القيود المفروضة على استيراد الأموال إلى الأرض المحتلة ؛ (د) الموافقة على إعادة فتح فروع لمصارف عربية وفلسطينية في خمس مدن وإنشاء مصرف تجاري جديد وشركتي تأمين في الأرض المحتلة ؛ (هـ) تخفيض الرسوم التي تحصل من الشاحنات التي تنقل سلعا فلسطينية إلى الاردن ؛ (و) تبسيط وتيسير اجراءات الموافقة على منح تراخيص لإنشاء المصانع الجديدة ؛ ففي

الفترة ١٩٩١-١٩٩٢ ، تم منح تراخيص لـ ١٦٥ منشأة جديدة في الضفة الغربية و٢٥٥ منشأة في قطاع غزة - وهذا التخفيف لشروط واجراءات بدء الأعمال قد ساعد في تشجيع النشاط الفلسطيني القائم على روح المبادرة ؛ (ز) الموافقة على إنشاء المناطق الصناعية في ستة مواقع في الأرض المحتلة ؛ (ح) إلغاء الضريبة الاضافية على السيارات ، وتسهيل اجراءات شراء تصاريح الخروج من الأرض المحتلة وإلغاء اشتراط الحصول على التراخيص الضريبية والأمنية للحصول على تصريح الخروج ، فضلا عن تخفيض رسوم الخروج المفروضة على السفر إلى الخارج من ١٢٥ دولارا إلى ٣٥ دولارا للشخص الواحد (٨) .

٦ - وقد أشير رسميا إلى رفع هذه القيود باعتباره يرمي إلى تحسين "رفاه ومستوى معيشة السكان الفلسطينيين ... وزيادة فرص العمالة وتنمية الاقتصاد المحلي ..." (٩) فضلا عن المساهمة في بوادر بناء الثقة خلال عملية السلام في الشرق الأوسط ومواجهة اتجاه التشدد لدى الفلسطينيين الذين أفقروا من جراء الخسائر المالية التي لحقت بالأرض المحتلة منذ الأزمة التي حدثت في الشرق الأوسط في الفترة ١٩٩٠/١٩٩١ (١٠) . كما أعلنت الحكومة الاسرائيلية في منتصف عام ١٩٩٣ عن تجميد الشروع في بناء مستوطنات جديدة ممولة من القطاع الخاص أو العام في العديد من مناطق الأرض المحتلة بينما سمح بمواصلة عمليات البناء الجديدة في القدس الشرقية وفي عدد غير محدد من "المستوطنات الأمنية" في وادي الاردن وعلى امتداد حدود الضفة الغربية مع اسرائيل (١١) . إلا أن استمرار النشاط الاستيطاني ، رغم انحسار نطاقه ، يجعل من الصعب بالنسبة للفلسطينيين الذين يعيشون في الأرض المحتلة أن يتبينوا الأثر الملموس لهذا "التجميد" حتى الآن (١٢) .

٧ - إن دراسة التعديلات التي أدخلت على النظام الضريبي حتى الآن لا تبين أن التغييرات ستفضي إلى تبسيط حساب الضرائب و/أو تخفيض العبء الضريبي الاجمالي - وهما الأمران المتصوران كهدف للتعديلات . بل على النقيض من ذلك فإن المستوى المتدني الأولي للدخل الخاضع للضريبة يدخل العديد من صغار أصحاب الدخول في الشريحة الضريبية بمعدلات لا يمكن مضاهاتها في الواقع بتلك السائدة بالنسبة لأصحاب الدخول المماثلة إما في اسرائيل أو في الاردن . ومن الجدير بالملاحظة أيضا ان الأثر المحتمل لتدابير التحرير هذه قد ضعف نتيجة لطابعها الخاص وتفاعل عوامل أخرى (١٣) . ولا ترقى الخطوات المتخذة منذ عام ١٩٩١ إلى مستوى اصلاح شامل للسياسات يؤثر على جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ، بما في ذلك الهياكل الاساسية ، وتنمية الموارد الطبيعية والبشرية (١٤) . بل إن قادة الأعمال الاسرائيليين أنفسهم قد دعوا مؤخرا إلى بذل جهود أكبر من قبل السلطات لتعزيز عملية السلام من خلال اتخاذ خطوات اضافية ، بما في ذلك بناء هياكل أساسية اقتصادية ناجعة من شأنها أن تخلق "اقتصادا مستقلا (في الأرض) يمكن أن يتعايش مع الاقتصاد الاسرائيلي" (١٥) . وهكذا فلئن كانت

التدابير المعلن عنها حتى الآن تشكل عناصر لمثل هذا الجهد ، فإن ثمة حاجة لاعتماد نهج اجمالي لمعالجة مشاكل الاقتصاد الأوسع نطاقاً واحتياجاته الأشد الحاحا .

٨ - ومن جهة ثانية فإن التدابير المذكورة أعلاه قد أعلنت ونفذت على دفعات على مدى فترة سنتين . وقد أدى هذا إلى اضعاف تأثيرها والحد من امكانات حفزها للاقتصاد . وفي هذه الأثناء ، ظهرت مشاكل جديدة واحتياجات ملحة تحت تأثير قيود أخرى قديمة العهد . وهكذا فإنه لئن كانت الخطوات المتخذة حتى الآن تدخل ضمن الشروط الضرورية لتحرير الاقتصاد من قيود الاحتلال ، فإنه لا يمكن لهذه الخطوات بحد ذاتها ودون ان يتم تنسيقها ان تحقق مثل هذه الغاية و/أو تعزز انعاش الاقتصاد . والأهم من ذلك ان تطبيق التدابير التقييدية الجديدة والمصاعب الاجتماعية - الاقتصادية الواسعة النطاق قد أبطلت مفعول التدابير الايجابية المتخذة منذ عام ١٩٩١ ، مما يلقي ظلالا من الشك على مجمل مضمون ومصداقية أي تغيير ايجابي في السياسات الاسرائيلية في الأرض المحتلة ، ولا سيما في نظر الأغلبية العظمى من الفلسطينيين المتأثرين بهذه التدابير التقييدية . وقد أشير إلى عدد من الحوادث تأييدا لهذا الرأي . ففي منتصف عام ١٩٩٣ مثلا أعادت اسرائيل تأكيد وتدعيم سياستها القديمة العهد المتمثلة في منع تسويق المنتجات الزراعية الفلسطينية في اسرائيل ، باستثناء كميات محدودة من بعض المحاصيل ، مثل برتقال قطاع غزة(١٦) . وخلال الجزء الأعظم من شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ ، عانى اقتصاد قطاع غزة عندما قامت السلطات بعزل المنطقة وفرض حظر التجول فيها ، مما أدى إلى شل النشاط الاقتصادي المحلي وحركة العمال الفلسطينيين إلى اسرائيل والسلع الزراعية إلى الضفة الغربية والاردن واوروبا في مرحلة حرجة من الموسم(١٧) .

٩ - وبالمثل ، فإنه بالرغم من التدابير الرامية إلى اصلاح النظام الضريبي ، فقد استمرت دون فتور الجهود الاسرائيلية الرامية إلى تحصيل ضرائب متزايدة من السكان الفلسطينيين ، وقد صاحبت ذلك احتجاجات فلسطينية على ما يعتبره الفلسطينيون اجراءات ضريبية وجبايات مجحفة وغير مشروعة(١٨) . وقد اتضح هذا في النزاع الذي نشب في منتصف عام ١٩٩٣ بين التجار الفلسطينيين وبلدية القدس الاسرائيلية حول مسألة ضرائب الممتلكات البلدية (الأرنونة) التي تفرض على منشآت الأعمال الفلسطينية في القدس الشرقية(١٩) . ومن الأمثلة الأخرى على التدابير المفروضة دون إيلاء اعتبار لأثرها الاقتصادي على السكان الفلسطينيين ما لوحظ في أوائل ١٩٩٣ عندما أدخلت السلطات أنظمة جديدة تقتضي تجديد مركبات النقل العام الفلسطينية بعد ١٠ سنوات من الخدمة ، مما يستبعد فعلا من السوق أصحاب السيارات الذين لا يستطيعون شراء سيارات أحدث طرازا ، أو يفرض المزيد من الضغط على حالة ميزان المدفوعات المتدهورة(٢٠) . وفي هذه الأثناء ، قامت القوات الاسرائيلية بمداهمة أكبر مصنع فلسطيني في قطاع

غزة ، وهو مصنع لتعبئة المرطبات ، وذلك من أجل تنفيذ حكم صدر عن احدى المحاكم يقتضي سداد دين مستحق دون السماح لأصحاب المعمل باللجوء إلى الاجراءات القانونية(٣١) . وفي أثناء هذه العملية ، تمت مصادرة آلات خط التجميع ومركبات ومواد خام ومعدات مكتبية وملفات خاصة بالشركة ، وقد وصف البعض هذه العملية بأنها "جزء من حرب تسويق في الأرض المحتلة بين المنتجات الفلسطينية والمنتجات الاسرائيلية"(٣٣) .

١٠ - وفي أعقاب الاضطرابات المتكررة والمتصاعدة ، قامت السلطات الاسرائيلية بعزل الأرض المحتلة في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٣ ، الأمر الذي اعتبره البعض عقابا جماعيا(٣٣) . وقد أدت هذه الخطوة فعلا إلى وقف حركة العمال الفلسطينيين والصادرات والواردات إلى/عبر اسرائيل وبين تلك الأجزاء من الأرض المحتلة التي لا تتصل ببعضها بعضاً إلا عن طريق القدس الشرقية . وقد تمت اقامة احدى عشرة نقطة تفتيش على الحدود مع اسرائيل والقدس الشرقية من أجل تنفيذ اغلاق المنطقة ، مع اصدار تراخيص لمدة تتراوح بين شهر وشهرين في حالات استثنائية فقط . ولا تفرض أية قيود على حركة السلع الاسرائيلية والمواطنين الاسرائيليين من الأرض المحتلة وإليها . وعلى الرغم من اتخاذ تدابير مماثلة في عدة مناسبات سابقة ، فإن الاغلاق الحالي للأرض المحتلة قد استمر لفترة أطول من أي وقت مضى ، مما أفضى إلى عملية اعادة تشكيل أساسية للعلاقات الاقتصادية بين اسرائيل والأرض المحتلة دون أن تكون هذه الأخيرة مستعدة لتحمل الصدمات الناجمة عن مثل هذا التدبير والآثار المترتبة عليه . وعلى المستوى الرسمي ، هناك من جادل بأنه "كلما انخفض عدد الذين سيعملون منهم (أي الفلسطينيين) في اسرائيل ، كلما كان ذلك أفضل"(٣٤) ، وأن "الوقت قد حان الآن لاحداث تغيير أساسي عن طريق الفصل . ويجب علينا أن نتأكد من أن الفلسطينيين لن يزاحمونا ..."(٣٥) . ومن جهة ثانية فقد ذهب آخرون ، ادراكا منهم لخطورة الحالة ، إلى انه "... من مصلحة اسرائيل أن تحرص على تحسن نوعية الحياة ومستوى المعيشة في الأراضي بأسرع ما يمكن بحيث يكون لنا في جوارنا شريك اقتصادي بدلا من أن نجد بجوارنا برميل بارود"(٣٦) . وفي سياق الدعوة إلى "التجارة الحرة" بين الاقتصادين الاسرائيلي والفلسطيني ، أعرب عن رأي آخر مفاده أن "الفصل بين الاقتصادين يعني الفقر الفوري بالنسبة لهم ، الفقر الشديد ، وانعدام الأمل في التنمية . فنحن أملهم الوحيد . ونحن بناتجنا القومي الاجمالي البالغ ٦٠ مليار دولار نمثل سوقا هائلة بالنسبة لهم"(٣٧) .

١١ - وفي حين أن الاقتصاد الاسرائيلي نفسه قد واجه بعض مشاكل التكيف في القطاعات التي تعتمد على اليد العاملة الفلسطينية(٣٨) ، فقد ذكر أن الأرض المحتلة قد واجهت "اختناقا اقتصاديا"(٣٩) . وقد أصبح عشرات الآلاف من العمال الذين كانوا يعملون في اسرائيل في السابق عاطلين عن العمل ولا يتوفر لهم سوى القليل من فرص العمل البديلة

الفورية (الفرع باء - ١) . وتواجه الصادرات الزراعية من قطاع غزة عبر اسرائيل حالات تأخير وتلف . وقد انخفضت الأسعار الزراعية في الأرض المحتلة انخفاضا حادا بصورة عامة لتصل إلى أقل من نصف أسعار الانتاج في بعض الحالات ، نظرا لانقطاع التسويق الداخلي وتسويق الصادرات ، مما ألحق خسائر بالمزارعين والتجار دون أن تتوفر ترتيبات للتعويض عليهم . وبالنسبة لسلع أخرى ، ارتفعت الأسعار ارتفاعا حادا بالنظر إلى حدوث حالات نقص . وتوقفت الصادرات الصناعية إلى اسرائيل والواردات عبرها بالنظر إلى أنه يكاد يكون من المستحيل الحصول على تراخيص لنقل المواد الخام والسلع المصنّعة . كما أن الترابط الاقتصادي بين القدس الشرقية وسائر أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة قد تعرّض للخطر ، ولا تتوفر بسرعة لسائر المجتمعات المحلية الفلسطينية الخدمات الصحية والاجتماعية الفلسطينية القائمة في القدس الشرقية .

١٢ - وفي غياب سياسة إجمالية معدة باتقان لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني والهياكل الأساسية القانونية والإدارية والوسائل المالية اللازمة لزيادة وتنويع الانتاج وإعادة توجيه روابط التجارة الخارجية واستخدام قوة العمل المتنامية استخداما منتجا ، أدى إغلاق الأرض المحتلة إلى إعاقة الأداء الاقتصادي الفلسطيني إلى حد بعيد (٣٠) . ويفتقر الاقتصاد إلى القدرة على الاستفادة من مختلف التدابير الخاصة التي اتخذت من أجل إنعاشه . وهذا الأثر لا يختلف عن ذلك الذي شهده الاقتصاد الفلسطيني بعد الأزمة التي حدثت في الشرق الأوسط في الفترة ١٩٩٠/١٩٩١ حين كان للتوقف المفاجئ في التحويلات والتجارة وتدفقات المعونة إلى الأرض المحتلة أثر مُشلٌّ على اقتصادها الهش ، وهو أثر لم تتعاف منه بعد . وبالنظر إلى حجم المصاعب التي يواجهها الشعب الفلسطيني نتيجة للإغلاق الأخير ، فقد وافقت السلطات الاسرائيلية في أيار/مايو ١٩٩٣ على تخصيص ما مجموعه نحو ١٣٥ مليون دولار للميزانية الإنمائية للإدارة المدنية لعام ١٩٩٣ لمخططات إيجاد فرص العمل في قطاع غزة (الأشغال العامة والهياكل الأساسية) (٣١) . وسيتم تمويل هذا المخصص من ايرادات الضريبة غير المباشرة المحصّلة من الأرض المحتلة ومن أجزاء الميزانية غير المستخدمة للإدارة المدنية لعام ١٩٩٣ (٣٢) . وفي حين أن هذا سيسهم في تلبية جزء من الاحتياجات المالية الفورية لقطاع غزة ، فإن هناك حاجة لبذل جهود موازية لتخفيف القيود القانونية والإدارية المفروضة على الحياة اليومية للفرد وتأمين حسن سير الاقتصاد في شتى أنحاء الأرض المحتلة .

٣ - مبادرات التنمية الفلسطينية: الإطار المؤسسي الناشئ

١٣ - لقد ظلت المبادرات الفلسطينية تؤثر على التطورات خلال الفترة قيد الاستعراض وسط ضغوط متزايدة ناجمة عن عوامل خارجية واضطراب في الاقتصاد المحلي . وقد حققت هذه المبادرات درجات متفاوتة من النجاح في عدد من الاتجاهات (٣٣) . وقد اتُخذت

مجموعة أولية متكاملة من التدابير المترابطة بهدف تشغيل عدد متزايد من العمال الفلسطينيين في القطاعات المحلية ، والعمل في الوقت نفسه على إعادة توجيه أنماط الاستهلاك بعيدا عن الواردات ونحو صنع منتجات محلية من قواعد زراعية وصناعية متنوعة . وبالتالي فقد زاد نصيب الانتاج المحلي في السوق المحلية(٣٤) . وقد استطاع عدد من المصنوعات الفلسطينية (الأحذية الرياضية ، وبعض المنسوجات ، والأثاث ، والمنتجات الغذائية) غزو الأسواق الاسرائيلية . وحتى عام ١٩٩٣ ، ارتفعت العمالة المحلية بالنظر إلى استخدام بعض الطاقة العاطلة .

١٤ - إلا أن إغلاق اسرائيل الأخير للأرض المحتلة قد أبرز الطابع المؤقت الذي تتسم به هذه التطورات . فالإمكانات الانتاجية للصناعة والزراعة الفلسطينيتين لا تزال غير مستكشفة إلى حد بعيد ، والمتاجر والمصانع الجديدة لا توفر فرص العمل في الغالب إلا على نطاق ضيق ، بينما لا تزال عشرات الآلاف من الأسر الفلسطينية تعتمد في كسب رزقها على الأعمال في اسرائيل . وهناك مجموعة متنوعة من العوامل التي أدت إلى الحد من تأثير سياسة "الاعتماد على الذات": عجز الاقتصاد المحلي عن توجيه ما يكفي من الموارد نحو الاستثمار الانتاجي الجديد ؛ وعدم كفاية الهياكل الأساسية لإتاحة الاستخدام الكامل لطاقات الانتاج العاطلة ؛ وعدم وجود برامج شاملة ومتكاملة لتوليد العمالة ؛ وارتفاع أجور العمل في اسرائيل ؛ وتزايد الضغط على سوق العمل المحلية نتيجة لإضافة العائدين الفلسطينيين في أعقاب الأزمة التي حدثت في الشرق الأوسط في الفترة ١٩٩٠/١٩٩١ .

١٥ - وقد أدت هذه المجالات العامة المثيرة للقلق إلى التعجيل في بذل جهود جديدة لتعزيز وتوسيع الهياكل المؤسسية بهدف الاضطلاع بقدر أكبر من المسؤوليات في مجال الإدارة الاقتصادية . ومع ذلك فإن مجموعة من العوامل قد أدت بالمثل إلى التقليل من تأثير هذه المبادرات ، ومن هذه العوامل مثلا عدم وجود سلطة فلسطينية في الأرض المحتلة قادرة على وضع الأولويات وتوجيه قرارات التنمية ؛ وعدم كفاية وملاءمة الخبرة المحلية في مجال بناء المؤسسات ؛ ووجود درجة لا مسوغ لها من التسييس للمبادرات المهنية أو المؤسسية أو التجارية ؛ وعدم الاضطلاع بالمبادرات بطريقة منسقة و/أو شاملة ؛ والتدخل الانتقائي من قبل السلطات الاسرائيلية(٣٥) . ولا يُعتبر إنشاء المؤسسات العاملة في مجال الأنشطة الإنمائية في الأرض المحتلة ظاهرة جديدة . ولئن كانت وتيرة بناء المؤسسات قد تسارعت واتسع نطاقها منذ عام ١٩٨٧ ، فإن جذور عملية الاستجابة للاحتياجات الإنمائية بطريقة مؤسسية تكمن في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية التي كانت قائمة قبل عام ١٩٤٨ . إلا أن النظم الاقتصادية والقانونية والسياسية المتعاقبة التي سادت في الأرض المحتلة كانت مؤاتية لظهور شبكة معقدة من المؤسسات الإنمائية المتعددة الوظائف وإن تكن مفككة ، في الأرض المحتلة . ويمكن تمييز ثلاث فئات رئيسية من المؤسسات النشطة في مجال الشؤون

الإنمائية في الأرض المحتلة: قطاع المؤسسات الخاصة ؛ والمنظمات الطوعية الخاصة (ويشار إليها أيضا في أحيان كثيرة باسم المنظمات غير الحكومية) والحكومة أو قطاع الإدارة العامة . وهذه الفئة الأخيرة التي ترتبط بصورة رئيسية الآن بالإدارة المدنية الاسرائيلية في الأرض المحتلة ، تُعنى بالإدارة اليومية للخدمات الاجتماعية وببعض الهياكل الأساسية المادية وليس لها أي دور ذي شأن في الأنشطة الإنمائية بهذه الصفة . ويبيّن بحث مقتضب للعنصرين الآخرين لهذه الشبكة ما يكتنف نسيجها من مواطن القوة والضعف .

١٦ - ويشكل قطاع المؤسسات الخاصة عنصرا مؤسسيا حاسما في جزء كبير من النشاط الإنمائي في الأرض المحتلة . وتوجد مؤسسات الأعمال الخاصة (التي تتراوح بين مشاريع الأعمال الأُسرية الصغيرة والمنشآت الصناعية أو منشآت الخدمات الأكبر حجما) في معظم مجالات الاقتصاد وفي مجموعة متنوعة من المجالات الاجتماعية ومجالات الخدمات . وقد كانت تجربة هذا القطاع مختلطة حيث أن المناخ السياسي - الاقتصادي الإجمالي قد ثبَّط القيام باستثمارات كبيرة ومخاطرات ذات شأن . وقد أدى الإطار التنظيمي السائد والعزلة عن الامتيازات والإدارة الدولية وعن اتجاهات الأسواق الدولية إلى الحد من الممارسات والترتيبات الحديثة لتأسيس الشركات (مثل الشركات المساهمة العامة ، والمشاريع المشتركة ، وفروع الشركات عبر الوطنية ، وغيرها) . وهكذا فقد أُوقف تطور هذا القطاع ولم يتم بذل سوى القليل من الجهود الجدية الرامية إلى إنشاء مؤسسات جديدة في السنتين أو السنوات الثلاث الأخيرة في الغالب .

١٧ - إن انتشار المنظمات الطوعية الخاصة يعكس بالدرجة الأولى استجابة لحالة عدم كفاية مجموعة من الخدمات الحيوية ، خصوصا للمجموعات السكانية المحرومة ، وهي خدمات يوفرها عادة القطاع العام (مثل الخدمات الاجتماعية وخدمات المجتمعات المحلية) و/أو القطاع الخاص (مثل الائتمانات الزراعية وتقييم وبرمجة الاستثمارات ، وترويج التجارة ، وما إلى ذلك) . ومن بين أكثر المؤسسات النشطة في الأرض المحتلة استقرارا وشمولا وفعالية هي تلك المؤسسات التي يعود إنشاؤها إلى ما قبل الاحتلال الاسرائيلي ، وهي تتمتع بخبرة ساعدتها على أن تصبح مؤسسات مؤثرة تتوفر لها مقومات الاستمرار(٣٦) . ومنذ عام ١٩٨٧ ، أدت الاحتياجات الملحة على العديد من المستويات إلى تشجيع بذل جهود إنمائية جديدة قائمة على المشاركة ، مما أسفر عن ظهور العديد من المنظمات التي تغطي طائفة متنوعة من الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية(٣٧) .

١٨ - وقد أصبح ظهور وتشغيل هذا العدد الكبير من المؤسسات عرضة للمشاكل حيث إن التخصص والاحتراف المهني قد وقعا في كثير من الأحيان ضحية تنافس بين مختلف الفئات ،

وعزوف عن تنسيق الجهود وتوحيدها ، ووجود تصور محلي بأن مثل هذه الأشكال المؤسسية تناسب جميع مجالات المساعي الاجتماعية والاقتصادية(٣٨) . وقد أصبحت هذه المسألة مؤخرا موضوع مجادلات محتدمة في الأرض المحتلة . فقد لوحظ أن "بناء المؤسسات خلال السنوات العشر الماضية قد اتخذ منحى خاطئا حيث يتم إنشاء المؤسسات بمعدل جنوني دون أي مبرر حقيقي لوجودها ..."(٣٩) ويعمل معظم المانحين الدوليين من خلال شبكة المنظمات الطوعية الخاصة هذه باعتبارها أفضل قناة متاحة لتوجيه المساعدة إلى أوسع قطاعات ممكنة . وفي سياق هذه العملية ، أصبح المانحون والمتلقون على السواء يدركون أوجه القصور التي تشوب عمل هذه المنظمات الطوعية الخاصة . "إن هياكلها كثيرا ما تكون ضعيفة ، وهي لا تكفي في الكثير من الأحيان لتغطية مجالات تدخل كاملة . وهي غير منسقة وتعاني من نقص في الموظفين ولا يتوفر لها سوى القليل من الموارد"(٤٠) .

١٩ - ويمكن ملاحظة أمثلة عن المبادرات الفلسطينية الحديثة الرامية إلى تطوير الهياكل المؤسسية للمنظمات الطوعية الخاصة . ففي نهاية عام ١٩٩٢ ، اتفقت ثلاث تعاونيات ائتمانية فلسطينية عاملة في الأرض المحتلة منذ عام ١٩٨٧ على تنسيق عملها مما يفضي إلى التخصص القطاعي وتوحيد شروط الإقراض وصياغة سياسة ائتمانية وطنية والتوزيع المشترك للمنح المقدمة مؤخرا من الجماعية الأوروبية(٤١) . وثمة مبادرة أخرى لم يُعرف مدى تأثيرها بعد وهي تتمثل في إنشاء "مجلس أعلى لصناعة السياحة العربية" بهدف تحسين الهياكل الأساسية للسياحة الفلسطينية ، بما في ذلك تنسيق المعونة الدولية المقدمة لمساعدة وكلاء السياحة الفلسطينيين على رفع مستوى خدماتهم ومرافقهم(٤٢) . وفي عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ ، أُعلن عن إنشاء "مجلس أعلى" لكل من قطاعات الإسكان والصناعة والصحة رغم أن أي مجلس من هذه المجالس لم يكن قد بدأ في العمل بعد حتى منتصف عام ١٩٩٣ ؛ إلا أن توقّع صرف المعونة الدولية قد ساعد على التعجيل في العمل في بعض المجالات . وقد شاركت غرف التجارة الفلسطينية بنشاط مع منتجين ومصدرين من القطاع الخاص في الاضطلاع بمبادرة حديثة أخرى . وفي أوائل عام ١٩٩٣ ، أقيم معرض تجاري فلسطيني في لندن اشتركت في تنظيمه غرفة التجارة العربية - البريطانية وغرفة التجارة الأوروبية - الفلسطينية في القدس(٤٣) . وفي هذا المعرض ، قامت نحو ٣٥ شركة فلسطينية بعرض مجموعة واسعة من السلع واجتمعت بمستوردين محتملين من المملكة المتحدة ، ومما يؤمل نتيجة لذلك أن يتم تصدير ما تصل قيمته إلى ١٥ مليون دولار من السلع الفلسطينية إلى المملكة المتحدة مباشرة على مدى السنوات الثلاث القادمة .

٢٠ - كما شهدت الفترة الأخيرة إنشاء مركز تجاري فلسطيني في هولندا بقصد تسهيل تصدير المنتجات الفلسطينية من الحمضيات والفواكه والخضار والمنسوجات والمنتجات

الجلدية عبر روتردام إلى الأسواق الهولندية والأوروبية(٤٤) . وقبل الموافقة على برنامج تمويل لهذا المركز مدته ست سنوات ، أصر المانح الهولندي على أن يتم إنشاء مؤسسة محلية نظيرة/شاملة في الأرض المحتلة . ولئن كان الدعم لهذا المجال الحيوي من مجالات التجارة الخارجية الفلسطينية هو أمر بالغ الأهمية ، فليس من الواضح ما إذا كان بناء المؤسسات وفقا لمثل هذه المعايير هو النهج الأمثل على ضوء جوانب القلق إزاء ازدواجية العمل ، والافتقار إلى التنسيق وعدم كفاية المهارات المؤسسية(٤٥) . ويمكن أن تكون مفيدة في هذا الصدد الاستنتاجات التي خلصت إليها دراسة جدوى شاملة ومتكاملة لموضوع المساعدة التقنية واقتراح مشروع متقن التصميم لإنشاء مركز في الأرض المحتلة لتسويق الصادرات من السلع الفلسطينية ، وكلاهما من إعداد مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد والغات في عام ١٩٩٠ .(٤٦)

٣ - التطورات الإقليمية والدولية المؤثرة على الاقتصاد الفلسطيني

(أ) العلاقات الإقليمية

٣١ - إن المحاور الحيوية الثلاثة التي نمت على أساسها العلاقات الاقتصادية الفلسطينية - العربية على مر السنين ، وهي تدفقات التجارة واليد العاملة والتمويل لم تتكشف بعد عن دلالات على الانتعاش من المستوى المتدني الذي بلغته خلال أزمة الشرق الأوسط التي حدثت في الفترة ١٩٩٠/١٩٩١ . فحالات التطورات الايجابية التي حدثت في بيئة السياسات الإقليمية المؤثرة على الاقتصاد الفلسطيني كانت حالات خاصة وغير كافية لمعالجة الاختلالات التي سادت منذ عام ١٩٩٠ . والصادرات الفلسطينية لم تستعد بعد حصتها في الأسواق التقليدية ، ولا تزال فرص العمل المتاحة للفلسطينيين في عدد من الدول العربية المنتجة للنفط (وبالتالي التحويلات إلى الأرض المحتلة) منخفضة انخفاضا جذريا كما لا تزال تدفقات المعونة الرسمية وغير الحكومية من المنطقة إلى الأرض المحتلة زهيدة .

٣٢ - وثمة تطور مناقض تمثل في القرار الذي أعلنته السلطات الأردنية في أواخر عام ١٩٩٢ لزيادة تسهيل حركة السلع الزراعية الفلسطينية إلى/عبر الأردن . ومنذ عام ١٩٨٨ ، كان دخول هذه السلع إلى الأردن يعكس بصورة رئيسية أوضاع السوق المحلية والاحتياجات الموسمية ، ولا سيما للمحاصيل التي يتم انتاجها في الأردن والأرض المحتلة على السواء . وقد وُضعت ترتيبات أكثر مرونة في أواخر عام ١٩٩١ فيما يتعلق بمرور السلع المصنعة الفلسطينية عبر المناطق الحرة الأردنية ولكن إعادة تصديرها إلى أسواق عربية أخرى لم تحقق نجاحا حتى على أساس شهادات المنشأ الأردنية(٤٧) .

٣٣ - وقد شهدت الحالة المزيد من التحسين مع اصدار توجيهات في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ فيما يتعلق بدخول الفواكه والخضار الطازجة من الضفة الغربية وقطاع

غزة إلى الأسواق الأردنية وما وراءها(٤٨) . وستواصل المنظمات التسويقية والتعاونية المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، كما في الماضي ، إصدار شهادات المنشأ على أساس خطط عامة للإنتاج قبل الموسم بالنسبة لجميع مناطق الأرض المحتلة . وستقوم السلطات الأردنية ، بالتعاون مع المصدرين الفلسطينيين ، بتحديد حصص وفترات الدخول بالنسبة لمختلف المحاصيل ، ثم بإصدار تراخيص لدخول السلع إلى الأسواق الأردنية (على ضوء أوضاع الانتاج المحلية) أو لمرور هذه السلع عبر الأردن إلى أسواق أخرى (مثل صادرات الحمضيات من قطاع غزة إلى البلدان العربية) . وتنطوي الترتيبات الجديدة على إمكانات زيادة تبسيط ، وتنظيم ، وتسهيل تدفق السلع إلى الأردن ، مع تشجيع تصدير أصناف جديدة في إطار مبادئ توجيهية واضحة . وهي بهذه الصفة تشكل مثالا على السبل الفعالة لإعادة توجيه التجارة الفلسطينية نحو الأسواق الإقليمية التقليدية ولإنشاء أسواق جديدة ، وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية فيما يتعلق بمنح المعاملة التفضيلية ، بما في ذلك ترتيبات المرور العابر ، للصادرات الفلسطينية(٤٩) .

(ب) الدعم الدولي

٣٤ - وفيما يتعلق بالمعونة الإنمائية المتعددة الأطراف المقدمة إلى الأرض المحتلة ، تجدر ملاحظة مساهمة البنك الإسلامي للتنمية . فقبل عام ١٩٩٠ ، خصّص البنك الإسلامي للتنمية ما يزيد عن ٤١ مليون دولار لمجموعة من مشاريع الخدمات الاجتماعية والهياكل الأساسية في الأرض المحتلة ، وذلك بصورة رئيسية لشراء المعدات وإنشاء المباني وغير ذلك من الأصول الثابتة(٥٠) . ومنذ عام ١٩٩١ ، تم تقديم ما قيمته نحو ٥٠ مليون دولار من مقترحات المشاريع الجديدة التي تشمل طائفة أوسع من المشاريع الاجتماعية - الاقتصادية . ومن بين هذه المشاريع ، يجري حاليا تنفيذ ما قيمته نحو ٨ ملايين دولار ، أما المشاريع الأخرى فقد بلغت مراحل مختلفة من مراحل الدراسة . ويعكس النشاط المستمر للبنك الإسلامي للتنمية التعاون الوثيق بين بادئي المشاريع في الأرض المحتلة ومحافظ فلسطين في البنك الإسلامي للتنمية والموظفين الفنيين ومجلس محافظي البنك في ضمان عدم انقطاع هذه القناة لتقديم المعونة إلى الشعب الفلسطيني .

٣٥ - وفي هذه الأثناء ، استمرت المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني من مصادر دولية أخرى ثنائية ومتعددة الأطراف خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٣ مع تزايد تعبئة الموارد الموجهة للقطاعات الاقتصادية وقطاعات الخدمات الاجتماعية الفلسطينية المعتلة . وقد ساعدت المبادرة التي أعلنتها الجماعة الأوروبية في عام ١٩٩١ وباشرتها في عام ١٩٩٢ من أجل توجيه المساعدة الطارئة عن طريق المؤسسات الصناعية والزراعية والسياحية ومؤسسات الإسكان والرعاية الصحية الفلسطينية في ارساء الأساس الذي تبنى عليه جهود جهات أخرى(٥١) . وقد انتهجت الجماعة الأوروبية "استراتيجية اجمالية تهدف إلى تجنب

المنزلق الذي يحتمل أن تنزلق اليه أية معونة إنمائية ، أي خلق التبعية . وقد أصبح هذا ، في حالة الفلسطينيين ، أمرا إلزاميا على ضوء قيام الحكم الذاتي مستقبلا"(٥٣) . وفي الفترة بين عام ١٩٩١ وعام ١٩٩٣ ، قامت الجماعة الأوروبية بالإضافة إلى تبرعاتها لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بمنح ما مجموعه ١٠٥ ملايين وحدة نقد أوروبية في شكل معونة إنمائية مباشرة للأرض المحتلة(٥٣) . كما أن المنظمات غير الحكومية الأوروبية قد واصلت مشاركتها النشطة في جهود التنمية الفلسطينية حيث تم توفير ما مجموعه ٣٠ مليون دولار من المعونة في الفترة ١٩٩١-١٩٩٣ من ٣١ منظمة غير حكومية في ١٢ بلدا أوروبيا وجهت لمشاريع في معظم مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية(٥٤) .

٣٦ - وثمة استجابة أكثر تنوعا وذات فعالية متزايدة إزاء الاحتياجات الإنمائية الفلسطينية تلاحظ أيضا في أنشطة مصادر دولية أخرى ثنائية ومتعددة الأطراف بما فيها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة . وتشير تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أنه تم في عام ١٩٩٣ صرف ما مجموعه نحو ١٦٦ مليون دولار في الأرض المحتلة من قِبَل مصادر ثنائية ومتعددة الأطراف (بما في ذلك نحو ١٠٤ ملايين دولار للميزانية التشغيلية للأونروا وتمويل مشاريعها)(٥٥) . ومن هذا المجموع ، تم توجيه ما نسبته ٦٨ في المائة على الأقل للصحة والتعليم ، و١٢ في المائة للمساعدة الإنسانية بينما تم توزيع المبلغ المتبقي بين شتى القطايا القطاعية والمتعددة القطاعات . ومن أصل مبلغ الـ ٤١ مليون دولار التي دفعت مباشرة في عام ١٩٩٣ من قِبَل تسعة عشر مصدرا ثنائيا (أي باستثناء التبرعات للأونروا) ، تم توفير ما نسبته ٩٦ في المائة من تسعة مانحين تراوحت مساهماتهم بين مليون دولار و١٩ مليون دولار(٥٦) . ويعكس التوزيع الجغرافي لأموال المعونة المدفوعة الاهتمام الموجه إلى العدد الأكبر من اللاجئين في قطاع غزة مقارنة بعددهم في الضفة الغربية ، فضلا عن احتياجات قطاع غزة الملحة بصفة خاصة رغم أن القطاع أقل سكانا ومساحة من الضفة الغربية .

٣٧ - وعلى مستوى آخر ذي صلة بالموضوع ، بذلت منظومة الأمم المتحدة مزيدا من الجهود لتحسين مستوى المساعدة وإيصالها إلى الشعب الفلسطيني . ومن الأمثلة على ذلك أن ممثلي الحكومات والمنظمات الدولية قاموا ، في حلقة دراسية عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني ، بدراسة طائفة واسعة من القضايا ذات الصلة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية(٥٧) . وفي هذه الأثناء ، أنجز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استعراضاً متعمقا لبرنامجه الخاص بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني خلص الى أمور منها أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أخذ "يغير نهجه إزاء برامجه الخاصة بتقديم المساعدة في الأراضي المحتلة ، مستفيدا من الفرص الناشئة عن الأوضاع المتغيرة"(٥٨) . ومن الاستنتاجات الهامة للاستعراض أنه

"ينبغي للاقتصاد الفلسطيني ، وهو يسير على طريق تحقيق قدر أكبر من الاعتماد على الذات ، أن يصبح أكثر قدرة على المنافسة وأن يوسّع وينوّع الصادرات وأن يصبح أقل اعتمادا على التجارة مع اسرائيل"(٥٩) .

(ج) عملية السلام في الشرق الأوسط

٣٨ - كجزء من عملية السلام في الشرق الأوسط ، كانت القضايا ذات الأهمية الفورية والأطول أجلا بالنسبة لاقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة موضوع مفاوضات جرت على مستويين: مستوى ثنائي (اسرائيلي - فلسطيني) ومستوى متعدد الأطراف (أفرقة عاملة معنية بالمياه والبيئة والتنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي)(٦٠) . وقد أفضت المناقشات التي أجراها الفريق العامل المتعدد الأطراف المعني بالتنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي ، فيما أفضت اليه ، إلى توسيع مساهمة البنك الدولي لتشمل "تحليلا متعمقا للاحتياجات الإنمائية لاقتصادات مختارة في المنطقة ، بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة" ، فضلا عن "وضع تقديرات للاحتياجات المالية المرتقبة للتعجيل في التنمية الاقتصادية ..."(٦١) . والمقصود بهذا أن يوفّر تقييما لإمكانيات التنمية في الأرض المحتلة و"بيان جدول الأعمال ذات الأولوية للسنوات القليلة القادمة من أجل تحقيق إمكانات الأرض المحتلة في المستقبل" ، بما في ذلك تحديد البرامج للفترة المؤقتة لترتيبات الحكم الذاتي ولتقديم المساعدة التقنية لتطوير المؤسسات فضلا عن تقديم توصيات لإجراء اصلاحات في مجال السياسة العامة واصلاحات تنظيمية من أجل تعزيز التنمية(٦٢) .

٣٩ - وخلال أحدث اجتماع عقده هذا الفريق العامل ، حدّدت فلسطين الاحتياجات الملحة لنحو ٣٠٠ مليون دولار لتغطية التكاليف التشغيلية لعام ١٩٩٣ (بالإضافة إلى العجز المتراكم) لشبكة من مؤسسات الخدمات الاجتماعية في الأرض المحتلة التي يتعرض وجودها للخطر من جراء الأوضاع الاقتصادية السائدة ونقص المساعدة الخارجية(٦٣) . وكتدبير فوري أعلن عنه خلال الاجتماع ، تعهدت عدة بلدان بتوفير نحو ٣٠ مليون دولار من المعونة للأرض المحتلة ، بما في ذلك ١٤ مليون دولار من الولايات المتحدة الأمريكية "للبدء في تخفيف حدة المشاكل الاقتصادية الراهنة وإنشاء الهياكل الأساسية التي يمكن أن يبنى عليها المستقبل الاقتصادي للأراضي على المدى الطويل"(٦٤) .

باء - التطورات والاتجاهات الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني

١ - الموارد الطبيعية والبشرية

٤٠ - لا تزال القضايا المتصلة بالموارد الطبيعية الفلسطينية ، ولا سيما الأراضي والمياه ، تحتل مكانة بارزة في التطورات في الأرض المحتلة ، في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط وعلى مستويات أخرى(٦٥) . وتتسم الأوضاع المؤشرة على إمكانية الحصول

على هذين العنصرين من عناصر البيئة المادية في الأرض المحتلة والسيطرة عليهما بأهمية خاصة بالنسبة لإمكانيات تحقيق الانتعاش والتنمية الاقتصاديين الفلسطينيين . وتشكل قضايا السيطرة على موارد الأراضي والموارد الطبيعية و"الحقوق في المياه" والاحتياجات الفورية للمياه في الأرض المحتلة محور المناقشات ذات الصلة . ويكتسب تنظيم هذه الموارد قدرا أكبر من الأهمية في سياق الاتجاهات الديموغرافية واتجاهات قوة العمل الفلسطينية .

٣١ - وقد استمرت عمليات مصادرة الأراضي الفلسطينية رغم انخفاض نطاقها عما كان عليه في السنوات السابقة . ففي عام ١٩٩٢ ككل ، تمت مصادرة ما يصل إلى ٠٠٠ ٥٣ دونم من الأراضي الفلسطينية بما في ذلك نحو ٠٠٠ ٥ دونم في الربع الثالث من السنة[٦٦] . وفي عام ١٩٩٢ ، تم تخصيص نحو ٠٠٠ ١٩ دونم من هذا المجموع لتوسيع المستوطنات الاسرائيلية القائمة وإنشاء خمس مستوطنات جديدة[٦٧] . ومن المقدّر أن تكون اسرائيل قد صادرت بحلول نهاية عام ١٩٩٢ ما نسبته ٦٨ في المائة من أراضي الضفة الغربية و٤٠ في المائة من أراضي قطاع غزة[٦٨] . وكما لوحظ أعلاه ، فإنه منذ التجميد الذي فُرض في منتصف عام ١٩٩٢ على بناء المستوطنات الجديدة في العديد من أنحاء الأرض المحتلة وتخفيض الحوافز الحكومية المقدمة إلى المستوطنين الاسرائيليين فيها ، سمحت السلطات بإكمال بناء نحو ٠٠٠ ١١-٠٠٠ ١٣ منزل فضلا عن الهياكل الأساسية التي كان قد شرع في انشائها في الوقت الذي فُرض فيه التجميد[٦٩] . وقد استمر بناء المستوطنات الجديدة حول القدس الشرقية[٧٠] . كما استمرت أنشطة الاستيطان في أماكن أخرى من الأرض المحتلة منذ منتصف عام ١٩٩٢[٧١] . وقد شُرع في انشاء مستوطنة جديدة واحدة على الأقل (متفرعة من مستوطنة معاليه آدوميم) وشُرع في عمليات بناء جديدة في بعض المستوطنات الأخرى . وأُنجزت أشغال شق طرق واسعة النطاق وشُرع في تنفيذ أشغال أخرى (ممرات وجسور وأنفاق وطرق رئيسية مثل الطريقين الاقليميين رقم ٦ و٩) لخدمة المستوطنات الاسرائيلية وربطها باسرائيل ؛ وأخيرا ، لا يزال العمل ساريا ببعض الحوافز الرسمية التي ترمي إلى اجتذاب المستوطنين الاسرائيليين إلى الأرض المحتلة ، بما في ذلك المنح والقروض المنخفضة الفائدة للذين يقبلون على شراء المنازل ولـ "المستوطنات الفتية" في الأرض المحتلة .

٣٢ - وقد أصبح النمو السكاني الفلسطيني في الأرض المحتلة يسير في اتجاه تصاعدي منذ عام ١٩٩٠ حيث عاد إلى الأرض المحتلة (في عام ١٩٩١) الكثير من الفلسطينيين الذين كانوا يعملون في البلدان العربية المنتجة للنفط مع المحافظة على تصاريح اقامتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة . ولم يتم اجراء سوى تعداد سكاني واحد (في عام ١٩٦٧) في الأرض المحتلة منذ الاحتلال الاسرائيلي ، ويشكل هذا التعداد الأساس للتقديرات الاسرائيلية (ولمعظم التقديرات الأخرى) . وفي حين أن البيانات من المكتب

المركزي الاسرائيلي للاحصاءات تغطي الفترة منذ عام ١٩٦٧ وتشمل مجموعة من المؤشرات الديموغرافية ، فإن المصادر الفلسطينية وغيرها من المصادر تعتبر أن هذه البيانات تقدّر العدد الفعلي للسكان تقديرا ناقصا . ومع أن مصادر البيانات الفلسطينية البديلة تعتبر حسنة الاطلاع بحكم قربها من التطورات التي تحدث على الأرض فإنها لا تتسم بنفس القدر من التغطية الشاملة وهي تعاني عموما من القيود على أساليب المسح والتعداد الميدانيين .

٣٣ - وتشير بيانات المكتب المركزي للإحصاءات إلى أن عدد السكان الفلسطينيين في الأرض المحتلة في نهاية عام ١٩٩١ قد بلغ ٠٠٠ ٨٣١ ١ نسمة: ٠٠٠ ٦٧٦ في قطاع غزة و٠٠٠ ١٥٥ ١ في الضفة الغربية (بما في ذلك ٠٠٠ ١٥٠ نسمة في القدس الشرقية)(٧٢) . وفي عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ ، زاد عدد السكان بمعدلات أعلى مقارنة بالسنوات الأخيرة ، إذ بلغ المتوسط السنوي ٤,٧ في المائة و٥,٣ في المائة في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي . وهذا يعكس بصورة رئيسية "رصيد هجرة" ايجابيا قدره نحو ٠٠٠ ١٠ شخص يعودون إلى الأرض المحتلة سنويا . وهذه الأرقام تتناقض تناقضا حادا مع تقديرين أجريا مؤخرا لعدد السكان الفلسطينيين . فهناك استقصاء يقدّر عدد السكان الفلسطينيين في الأرض المحتلة بما مقداره ٠٠٠ ٢٥٥ ٣(٧٣) ؛ بينما يقدر استقصاء آخر مجموع عدد السكان الفلسطينيين في نهاية عام ١٩٩٣ بنحو ٠٠٠ ٥٩٦ ٣ نسمة منهم ٠٠٠ ٧٨٩ في قطاع غزة و٠٠٠ ٨٠٧ ١ في الضفة الغربية (بما في ذلك ٠٠٠ ١٦٥ نسمة في القدس الشرقية)(٧٤) . ومن الصعب التوفيق بين اختلافات بهذا الحجم(٧٥) ، وهي اختلافات تثير مشاكل جدية سواء في تحليل الاتجاهات أو في برمجة الأنشطة التي تؤثر على الموارد البشرية الفلسطينية .

٣٤ - ومن الصعب كذلك تحديد اتجاهات قوة العمل والعمالة على ضوء الاختلافات في البيانات الديمغرافية وغيرها . إلا أن هناك ثلاث قضايا مترابطة مهيمنة: القدرة المحلية على توليد العمالة ، وفرص العمل المتاحة خارج نطاق الاقتصاد المحلي ، أي في اسرائيل والخارج ، والبطالة . فجذور أزمة العمالة في الأرض المحتلة تكمن في تدهور قدرة القاعدة الانتاجية المحلية وقطاعات الخدمات المحلية على توليد ما يكفي من فرص العمل لمجاراة الارتفاع النسبي لمعدل نمو قوة العمل . وهذا لا يعكس التحول الهيكلي ضمن الاقتصاد الفلسطيني بقدر ما يعكس تغييرا في العلاقات بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصادات المجاورة ، ولا سيما اقتصادات اسرائيل . وإلى جانب التحديث ، وتعزيز الانتاجية ، والتغييرات المفضية إلى تسريح اليد العاملة في بعض القطاعات ، خضع النمو في القطاعات المحلية الأخرى لصدمات وقوى اقتصادية مضعفة . وقد ظهرت البطالة والعمالة الناقصة كجزء من الاتجاه العام في جزء كبير من الاقتصاد الفلسطيني للعمل دون مستوى الطاقة الانتاجية الكاملة بسبب قيود التسويق وغير ذلك من

الاختناقات . ومما زاد من تعقد الأمور الاتجاهات المتباينة في تنمية المهارات وطبيعة الطلب المحلي على اليد العاملة .

٣٥ - وقد كانت فرص العمل في اسرائيل ، ولا سيما في قطاعي البناء والزراعة ، تساعد في الماضي على استيعاب قدر كبير من قوة العمل المستخدمة استخداما ناقصا أو الزائدة عن الحاجة(٧٦) . وقبل عام ١٩٨٨ ، أصبحت العمالة في اسرائيل تمثل ما يشبه قطاعا مستقلا من قطاعات الاقتصاد الفلسطيني ، حيث أنها شكلت ما نسبته ٣٨ في المائة من مجموع قوة العمل المستخدمة وأسهمت بما نسبته نحو ٣٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي الفلسطيني . وبالتالي فإن الانخفاض في اليد العاملة الفلسطينية المستخدمة في الاقتصاد الاسرائيلي قد أتاح في البداية اعادة استيعاب بعض العمال في تلك الفروع المحلية التي حفزت أداءها المبادرات الفلسطينية الرامية إلى تحقيق "الاعتماد على الذات" واستبدال الواردات .

٣٦ - وفي اعقاب الحظر الذي فرض لمدة شهرين على دخول الفلسطينيين إلى اسرائيل في عام ١٩٩١ ، تم بصورة عامة تطبيق نظام لتراخيص تصاريح العمل للفلسطينيين العاملين في اسرائيل ، وهو نظام كان مطبقا في قطاع غزة بالفعل ، حيث كان هناك ما لا يقل عن ٠٠٠ ٨٠ من التراخيص السارية المفعول بحلول أوائل عام ١٩٩٣ (نحو ٠٠٠ ٤٥ ترخيص في الضفة الغربية و٠٠٠ ٣٥ في قطاع غزة) . وقد تمكن عدد اضافي غير محدد من الفلسطينيين من الحصول على أعمال في اسرائيل على أساس موسمي أو غير منتظم دون الحصول على تصاريح . وتدل بيانات المكتب المركزي للاحصاءات في اسرائيل على أن ما يصل إلى ٠٠٠ ٩٨ من الفلسطينيين قد صنفوا باعتبارهم يعملون في اسرائيل في عام ١٩٩١ (أي بما في ذلك العاملون على أساس غير متفرغ أو "الغائبون عن العمل مؤقتا"): نحو ٠٠٠ ٥٦ من الضفة الغربية و٠٠٠ ٤٢ من قطاع غزة(٧٧) . ولكن متوسط ساعات العمل الأسبوعية للعامل الواحد في عام ١٩٩١ ظلت تقل بنسبة قدرها نحو ١٨ في المائة عن مستوياتها العالية قبل عام ١٩٨٧(٧٨) . واذا أخذت في الاعتبار بيانات المكتب المركزي للاحصاءات بشأن مدخلات العمل ، فإن هذا يمثل رقما يعادل العمل على أساس متفرغ في اسرائيل لنحو ٠٠٠ ٤٦ عامل من الضفة الغربية و٠٠٠ ٣٤ عامل من قطاع غزة . ومنذ عام ١٩٩١ ، تمثل أثر حدوث المزيد من التخفيضات في فرص العمل في اسرائيل في حدوث بطالة على نطاق لم تشهده الأرض المحتلة من قبل ، مع حدوث انخفاض حاد في الدخل القومي .

٣٧ - ولم يتم نشر أية أرقام رسمية شاملة عن عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ ؛ وتدل البيانات الأولية لعام ١٩٩٣ على عودة إلى مستويات ما قبل عام ١٩٨٨ للعمالة في اسرائيل ، وخصوصا من الضفة الغربية (ما يصل إلى ٠٠٠ ٧٠ عامل)(٧٩) . ولكنه في أوائل

عام ١٩٩٣ ، أدت البطالة المرتفعة نسبيا في اسرائيل والسياسات ذات الصلة التي انتهجتها الحكومة الاسرائيلية إلى حدوث تخفيض تدريجي في الاعتماد على العمال الفلسطينيين باستثناء قطاع البناء وبعض الفروع الزراعية(٨٠) . ومع الاغلاق الكلي للأرض المحتلة اعتبارا من نيسان/ابريل ١٩٩٣ ، لم يدخل أي عمال فلسطينيين إلى اسرائيل لعدة أسابيع وقد تكيف بعض أصحاب العمل الاسرائيليين مع أوضاع التخفيض الاخير(٨١) . إلا أنه بعد شهرين من اغلاق الأرض المحتلة ، كان لا يزال هناك عشرات الآلاف من الاعمال التي كان الفلسطينيون يقومون بها في اسرائيل والتي كان يتعين شغلها من قبل اسرائيليين ؛ وقد تم إصدار ٠٠٠ ٤٠ تصريح عمل للفلسطينيين واقترح رسميا تشغيل ٠٠٠ ٧٠(٨٢) شخص كحد أقصى ، مع النظر في "استيراد" اليد العاملة من أماكن أخرى(٨٣) .

٣٨ - وقد تمثلت النتائج الرئيسية لهذه التطورات بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني في حدوث بطالة "جامحة" (خصوصا في قطاع غزة المنكوب بالفقر) حيث وصلت البطالة إلى مستويات تبلغ نحو ٤٠ في المائة و٣٥ في المائة في قطاع غزة والضفة الغربية على التوالي قبل إغلاق الأرض المحتلة(٨٤) . وتشير التقديرات(٨٥) . إلى أن مستوى البطالة قد وصل بحلول منتصف عام ١٩٩٣ إلى أكثر من ٥٥ في المائة (٠٠٠ ٦٧ شخص) في قطاع غزة و٣٥ في المائة (٠٠٠ ٧١ شخص) في الضفة الغربية(٨٦) ولئن كان يمكن اعتبار أن هذه الأرقام تعكس مستويات بطالة مؤقتة (أو دورية) لا هيكلية ، فإن معدل البطالة في بعض المناطق (المجتمعات الريفية ومخيمات اللاجئين) قد تجاوز ٧٠ في المائة في نيسان/ابريل ١٩٩٣(٨٧) . وأيا كانت المعدلات الدقيقة ، فإن البطالة والحاجة إلى إيجاد فرص العمل لربما أصبحتا تشكلان أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني الآن .

٣ - المؤشرات الاقتصادية الكلية والتطورات القطاعية الرئيسية

٣٩ - ان المصدر الوحيد المتسق والموثوق للبيانات المتعلقة بالأداء الاقتصادي الكلي في الأرض المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ما برح يتمثل في السلاسل التي ينشرها المكتب المركزي الاسرائيلي للاحصاءات . وقد تم نشر الحسابات القومية وغيرها من المؤشرات الكلية للفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٠ وبيانات أولية عن عام ١٩٩١ ، وقام المكتب المركزي للاحصاءات بتنقيحها مؤخرا رغم أنه لا تزال هناك بعض الفجوات وجوانب القصور ، ولا سيما في حالة التقديرات المتعلقة بالضفة الغربية(٨٨) . ومنذ عام ١٩٨٨ ، أصبحت عمليات الرصد المنتظمة والتقارير الميدانية بشأن المؤشرات القطاعية والكلية من قبل مصادر في الأرض الفلسطينية المحتلة ، تسمح بوضع تقديرات بديلة تبدو موثوقة أيضا على ضوء التطورات الفعلية حسبما يتم رصدها والابلاغ عنها(٨٩) والتي أكدت صحتها مصادر دولية منذ عام ١٩٩١(٩٠) . واستنادا إلى بيانات المكتب المركزي للاحصاءات بشأن الاتجاهات الاقتصادية قبل عام ١٩٨٧ وتقديرات الأرض الفلسطينية المحتلة للاتجاهات

خلال الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩١ ، قامت الأمانة بوضع تقديرات مرتقبة (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٠) للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣[٩١] (الجدول ١) . ويجب النظر إلى جميع التقديرات باعتبارها توفر دلالة على الاتجاهات الاجمالية مما يساعد في تحديد حجم التطورات على مدى عدة سنوات . وبالتالي فإنه لا ينبغي النظر إلى هذه التقديرات باعتبارها بيانات نهائية بشأن التطورات التي حدثت منذ عام ١٩٨٨ .

٤٠ - ودون القيام هنا بإجراء تحليل لمختلف التفاوتات بين المجموعتين من بيانات المكتب المركزي للاحصاءات وبيانات الأرض الفلسطينية المحتلة ، يلاحظ بصورة عامة أنه في الحالات التي تشير فيها بيانات المكتب المركزي للاحصاءات إلى حدوث نمو ، تشير بيانات الأرض الفلسطينية المحتلة إلى حدوث ركود أو انخفاض ؛ وفي الحالات التي تؤكد فيها بيانات المكتب المركزي للاحصاءات حدوث (انخفاض) في الأداء ، تدل بيانات الأرض الفلسطينية المحتلة على حدوث تدهور أكثر حدة . وبينما تسجل بيانات المكتب المركزي للاحصاءات بصورة عامة بداية حدوث انتعاش في عام ١٩٩٠ ، تدل بيانات الأرض الفلسطينية المحتلة على أن عام ١٩٩١ يمثل المستوى المتدني في الأداء الاقتصادي الفلسطيني . ويؤكد النمو المرتقب حسب تقديرات الأمانة للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣ امكانات تحقيق الانتعاش .

٤١ - وتشير بيانات المكتب المركزي الاسرائيلي للاحصاءات فيما يتعلق بالأرض المحتلة للفترة ١٩٨٨ - ١٩٩١ إلى حدوث تحسن تدريجي ولكنه مطرد في الناتج المحلي الاجمالي بمعدل يبلغ في متوسطه ٣,٧ في المائة سنويا ، الأمر الذي يرجع أساسا إلى حدوث نمو زراعي بمعدل قدره نحو ٦ في المائة سنويا وهو ، بالاضافة إلى النمو في الخدمات[٩٢] ، يعوض عن الانخفاض في الصناعة والبناء بمعدل قدره نحو ٣ في المائة سنويا . وتدل بيانات المكتب المركزي للاحصاءات على حدوث هبوط في صافي مدفوعات عوامل الانتاج التي تم التعويض عنها تدريجيا اعتبارا من عام ١٩٨٩ (في الضفة الغربية) - وقد أتاح هذا حدوث نمو اجمالي في الناتج القومي الاجمالي يبلغ في متوسطه نحو ٣ في المائة في السنة خلال الفترة ، وهو نمو حفزه في الغالب النمو في الناتج القومي الاجمالي للضفة الغربية مقارنة بالناتج القومي الاجمالي في قطاع غزة الذي لم يسجل أي نمو . وفي هذه الأثناء ، كان الاتجاه المتصاعد في صافي التحويلات الجارية إلى قطاع غزة قويا بما فيه الكفاية للتعويض عن الانخفاض في التحويلات إلى الضفة الغربية ؛ وبالتالي فإن الدخل القومي الاجمالي المتاح قد جارى النمو في الناتج القومي الاجمالي . وتشير بيانات المكتب المركزي للاحصاءات إلى حدوث انخفاض مطرد في قطاع التجارة الخارجية الفلسطيني من حيث أداء الاستيراد والتصدير على السواء . وبالرغم من حدوث هبوط حاد في الصادرات (بنسبة تبلغ نحو ١٠ في المائة في السنة) ، فإن الانخفاض في الواردات قد ساعد في تقليص العجز التجاري الفلسطيني من

مستوى يزيد على مليار دولار في عام ١٩٨٧ إلى نحو ٧٤٠ مليون دولار في عام ١٩٩١ (بالدولارات حسب أسعارها الثابتة في عام ١٩٩٠) . وهذا يدل على هبوط كبير في الفجوة التجارية (نسبة الميزان التجاري إلى الناتج القومي الاجمالي) من ٣٩ في المائة إلى ٣٦ في المائة ، صاحبه انخفاض معدلات ومستويات الطلب الكلي والنمو الاقتصادي .

٤٢ - وبينما تدل بيانات الأرض الفلسطينية المحتلة على تحسن أفضل في الأداء الزراعي مما تدل عليه بيانات المكتب المركزي للاحصاءات ، فإن الانخفاضات الشديدة التي تزيد عن ١٠ في المائة في السنة في قطاعات أخرى تؤدي إلى انخفاض شامل في الناتج المحلي الاجمالي بمعدل يبلغ في متوسطه نحو ١٠ في المائة سنويا . وبقابل الهبوط الحاد في صافي مدفوعات عوامل الانتاج العدد الفعلي للعمال الذين يعملون على أساس متفرغ والذين يحصلون على هذا الدخل بصورة رئيسية من العمل في اسرائيل وفي أماكن أخرى . وتبعا لذلك فإن المصادر الفلسطينية تشير إلى أن الناتج القومي الاجمالي قد انخفض بمعدل سنوي يبلغ في متوسطه نحو ١٠ في المائة حتى عام ١٩٩١ . ومقارنة بتقديرات المكتب المركزي للاحصاءات ، تبدو التحويلات الجارية الصافية أكثر أهمية ويبدو نموها أكثر سرعة حتى عام ١٩٩٠ . أما اتجاه الانخفاض الذي لاحظه المكتب المركزي للاحصاءات في معظم مكونات الطلب الكلي فتنعكس في بيانات الأرض الفلسطينية المحتلة وان يكن بمعدلات انخفاض أقوى بكثير ، خصوصا فيما يتعلق بأداء التصدير . وبالمثل ، فإنه بينما تدل بيانات المكتب المركزي للاحصاءات على اتجاهات ايجابية أو راكدة في الانفاق الاستهلاكي الحكومي والخاص ، تشير بيانات الأرض الفلسطينية المحتلة إلى هبوط سنوي بمعدل يزيد عن ١٠ في المائة في الاستهلاك الخاص بما يتمشى مع نقص مماثل في الدخل .

٤٣ - وبالنظر إلى معدلات النمو السكاني العالية نسبيا في الأرض المحتلة ، فإن مؤشرات دخل الفرد تدل على حدوث تدهور واضح في أحوال المعيشة في الأرض المحتلة ، حتى عام ١٩٩٣ على الأقل . وتؤكد بيانات المكتب المركزي للاحصاءات وكذلك بيانات الأرض الفلسطينية المحتلة هذا الاتجاه رغم أن المصادر الفلسطينية تشير إلى معدلات انخفاض أكثر حدة . وتوخيا للايجاز ، يجري التركيز على بيانات المكتب المركزي للاحصاءات باعتبارها تدل على التقديرات الدنيا للتدهور الذي شهدته الأوضاع الاقتصادية والمعيشية الاجمالية في الأرض المحتلة في السنوات الأخيرة . وتشير بيانات المكتب المركزي للاحصاءات إلى أن الناتج المحلي الاجمالي للفرد قد هبط بمعدل سنوي يبلغ في متوسطه نحو ١ في المائة في الفترة بين عامي ١٩٨٧ و١٩٩١ . بل هبطت مستويات الناتج القومي الاجمالي للفرد والدخل القومي الاجمالي المتاح للفرد بمعدل أكبر في الأرض المحتلة حتى عام ١٩٩١ وذلك بمعدل سنوي يبلغ في متوسطه ١,٨ في المائة و١,٧ في المائة على التوالي ، وقد كان الانخفاض على أشده في قطاع غزة حيث بلغ معدله ٤ في المائة و٣ في المائة على التوالي . وفي حين أن مؤشر الناتج المحلي الاجمالي للفرد

كثيرا ما يستخدم لأغراض اجراء المقارنات الدولية لأوضاع الحالة الاقتصادية ، فإن مؤشر الناتج القومي الاجمالي للفرد أو مؤشر الدخل القومي الاجمالي المتاح للفرد ، في حالة الأرض المحتلة التي تشكل فيها الموارد الخارجية (دخل عوامل الانتاج والتحويلات والمعونة) عنصرا رئيسيا من عناصر الدخل ، يمكن أن يوفر معيارا أكثر أهمية لأغراض المقارنة .

٤٤ - وثمة مقياس آخر للتنمية في الأرض المحتلة ، وهو مقياس اعتمده برنامج الأمم المتحدة الانمائي مؤخرا لقياس التنمية البشرية في شتى أنحاء العالم ، وهو يتمثل في الرقم القياسي للتنمية البشرية الذي يدمج مؤشرات الدخل مع متوسط العمر المتوقع ومعدلات الالمام بالقراءة والكتابة لتحديد رقم ورتبة اجماليين[٩٣] . وباستخدام بيانات المكتب المركزي للاحصاءات فيما يتعلق بالأرض الفلسطينية المحتلة للفترة ١٩٨٨ - ١٩٩١[٩٤] ، يمكن الحصول على رقم قياسي للتنمية البشرية يتراوح بين ٠,٥٣٤ و٠,٥٦٨ حسب مجموعة بيانات الدخل المستخدمة (الناتج المحلي الاجمالي للفرد أو الناتج القومي الاجمالي للفرد) . وباستخدام تقديرات الأرض الفلسطينية المحتلة فيما يتعلق بالدخل يمكن الحصول على رقم قياسي للتنمية البشرية يتراوح بين ٠,٥٠٦ و٠,٥٣٢ . وهذه التقديرات للرقم القياسي للتنمية البشرية في الأرض المحتلة تعكس مؤشرا قويا نسبيا للتحصيل التعليمي الفلسطيني . إلا أن التقديرات تضع الأرض المحتلة في الطرف الأسفل من سلم برنامج الأمم المتحدة الانمائي لـ "التنمية البشرية المتوسطة" (رقم قياسي للتنمية البشرية يزيد عن ٠,٥٠٠) ، مما يبرز التحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٤٥ - وفيما يتعلق بالفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣ ، لم يتم نشر أية تقديرات بيانات فعلية بالنسبة للأداء الاقتصادي الفلسطيني الكلي . إلا أنه استنادا إلى بيانات المكتب المركزي للاحصاءات التي تحدد اتجاهات بالنسبة لمختلف المجاميع على مدى الفترة ١٩٦٧ - ١٩٨٧ ، وإلى بيانات الأرض الفلسطينية المحتلة للفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٠ ، أمكن توليد تقديرات مرتقبة للأداء الاقتصادي في الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣ . وهذه التقديرات تفترض أساسا استمرارا للوضع القائم خلال الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣ في الأرض المحتلة وللاتجاهات الديموغرافية والاقتصادية واتجاهات قوة العمل القائمة ، مع توفر أوضاع تتيح تحقيق الانتعاش في الاقتصاد اعتبارا من عام ١٩٩٢ . والواقع أن المعدلات الايجابية العالية للنمو السنوي التي أظهرتها جميع المتغيرات المقدرة في عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ تدل على امكانات تكيف الاقتصاد الفلسطيني مع الظروف المتغيرة المتمثلة في انخفاض فرص الحصول على الدخل الخارجي في عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ . ثم ان استمرار النمو الزراعي وحدوث انتعاش سريع نسبيا في الصناعة والخدمات الفلسطينية يتيحان للناتج المحلي الاجمالي توجيه النمو الاقتصادي ، مع توسع الصادرات ، وإن لم يكن بنفس معدل توسع الواردات ، مما يبقي العجز التجاري عند مستوى يزيد عن ٧٠٠ مليون دولار .

وبحلول عام ١٩٩٣ ، تقدر الفجوة التجارية بنسبة تبلغ نحو ٣٤ في المائة من الناتج القومي الاجمالي ، وهو مستوى لا يزال أدنى من المستويات العالية التي بلغها قبل عام ١٩٨٨ حين وصل إلى نحو ٤٠ في المائة . ويعود الاستثمار إلى الارتفاع إلى مستوياته التقليدية البالغة ٣١ في المائة و٣٦ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي والناتج القومي الاجمالي على التوالي ، من المستوى المنخفض البالغ ٢٣ في المائة و١٦ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي والناتج القومي الاجمالي (وفقا لبيانات المكتب المركزي للاحصاءات لعام ١٩٩١) . وأخيرا فإن التقديرات المرتقبة للفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٣ تدل على حدوث تحسن مطرد في مؤشرات دخل الفرد مما يرفعها إلى مستويات معقولة بدرجة أكبر من أكثر المستويات انخفاضا التي بلغتها في الفترة بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩١ .

٤٦ - وبالرغم من التحسن المحتمل للأداء الاقتصادي الكلي الذي دلت عليه التقديرات المرتقبة المبينة أعلاه للفترة ١٩٩٣-١٩٩٣ ، فإنه ينبغي النظر إلى هذه التقديرات مقترنة بالأحوال القاسية وحالة التدهور التي شهدتها السنوات السابقة والتي لا يمكن تخفيف أثرها بين عشية وضحاها . وهكذا فإنه بعد ظهور دلالات أولية على حدوث تحسن في الأداء الاقتصادي في عام ١٩٩٣ ، أدى إغلاق الأرض المحتلة منذ نهاية آذار/مارس ١٩٩٣ إلى وضع عقبة أخرى أمام انتعاش الاقتصاد . فمن جهة ، قُدرت الخسارة في دخل عوامل الإنتاج الناشئ عن العمل في اسرائيل بمبلغ يتراوح تراوحا واسعا بين ١,٥ مليون و ٣ ملايين دولار يوميا خلال شهر نيسان/ابريل (وذلك حسب الرقم المستخدم بالنسبة للعاملين الفلسطينيين على أساس متفرغ في اسرائيل ومتوسط أجورهم اليومية) ثم بمبلغ أقل من ذلك بقليل بالنظر إلى السماح لعدد من العمال الحائزين على تصاريح عمل لاستئناف العمل في اسرائيل[٩٥] . وهذا يعادل نحو ٣٣-٦٥ مليون دولار من الخسائر في الناتج القومي الإجمالي في الشهر الواحد منذ نيسان/ابريل ١٩٩٣ . وفي الوقت نفسه ، تضررت أيضا معظم القطاعات ولا سيما الزراعة والصناعة والتجارة والنقل والسياحة ، حيث بلغت الخسائر المتكبَّدة أو فاقت مستوى الخسائر في الدخل الناشئة عن فقدان العمل في اسرائيل[٩٦] . وتبيَّن بإيجاز أدناه التطورات البارزة في القطاعات الرئيسية مع التركيز على قطاع المؤسسات الخاصة حتى عام ١٩٩٣ .

٤٧ - وقبل الاغلاق الأخير للأرض المحتلة ، لوحظ ظهور بعض الدلالات التي تبشر بحدوث انتعاش قطاعي . ففي أحد الفروع الصناعية الرئيسية في الأرض المحتلة ، وهي صناعة المستحضرات الصيدلانية ، أعلنت شركتان من أكبر الشركات عن اندماج لتشكيل مؤسسة جديدة برأس مال قدره ١,٦ مليون دولار وبقوة عمل من ١٨٠ عاملا[٩٧] . وقد كان المقصود من هذا الاندماج تحسين فرص التصدير والقدرة التنافسية ، سواء في الأسواق الإقليمية أو في أسواق اسرائيل ، التي كان يتعذر وصول هذه الصادرات الفلسطينية إليها حتى ذلك التاريخ . وقد شهدت أوائل عام ١٩٩٣ أيضا إنشاء شركتي تأمين فلسطينيتين في

الضفة الغربية ، وهو مجال كانت تهيمن عليه الشركات الاسرائيلية ووكلاؤها في الأرض المحتلة منذ عام ١٩٦٧(٩٨) . وقامت بانشاء إحدى شركتي التأمين الجديدتين مجموعة من رجال الأعمال وخبراء التأمين الفلسطينيين الذين كانوا قد عادوا مؤخرا إلى الأرض المحتلة من البلدان العربية المنتجة للنفط . وتهدف الشركة إلى "الاضطلاع بدور هام في إعادة بناء الهياكل الأساسية الاقتصادية في فلسطين" من خلال إعادة استثمار الموارد محليا(٩٩) . ويقدر الطلب في سوق التأمين المحلية بنحو ٦٠ مليون دولار سنويا وسيكون للشركة رأس مال قدره ٥ ملايين دولار موزعة على ٠٠٠ ٤ سهم . وقد تم التفاوض مع شركات دولية على وضع ترتيبات مباشرة في مجال إعادة التأمين . وهذا المشروع يجمع في مؤسسة واحدة بين روح المبادرة ورأس المال الخاص والخبرة الفنية حوافز السوق والأهداف الإنمائية العامة .

٤٨ - إن عمليات الترخيص في عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ لبناء مصانع جديدة في الأرض المحتلة والبدء مؤخرا في تنفيذ مشاريع الأشغال العامة والهياكل الأساسية في الأرض المحتلة هي تطورات تبشر بالخير بالنسبة لصناعات البناء (وقوة العمل) في الأرض المحتلة . وستكون إعادة توجيه السوق المحلية ضرورية بصفة خاصة (وإن تكن صعبة) بالنسبة لشركات البناء الفلسطينية التي كانت العقود المبرمة في إسرائيل ومستوطناتها في الأرض المحتلة تشكل مصدر إيرادات رئيسيا . وقد أعلن مؤخرا عن إنشاء شركة لصناعة الإسمنت في الضفة الغربية يبلغ عدد المساهمين فيها ٣٠ مساهما وقد حدد رأس مالها بمبلغ قدره نحو ٣٠ مليون دولار(١٠٠) . وفي حين أن هناك مشروعا مماثلا لم توافق عليه السلطات في الماضي(١٠١) ، فقد ذُكر أن هذا المشروع لن ينتج الإسمنت في البداية ، بل إنه سيعمل بدلا من ذلك على إعادة تعبئة وتوزيع الإسمنت المنتج في اسرائيل . وقد أبلغ منتجو الصلب الاسرائيليون عن حدوث تزايد في الطلب على الصلب من قبل الفلسطينيين في الأرض المحتلة من أجل استخدامه في عمليات البناء الجديدة في عام ١٩٩٣(١٠٢) . كما ذكر أن بعض عمال البناء من قطاع غزة الذين مُنعوا من العمل في اسرائيل يغتنمون الفرصة منذ نيسان/ابريل ١٩٩٣ لإصلاح وتحسين وإعادة بناء مساكنهم المتداعية(١٠٣) . إلا أن المقاولين الفلسطينيين يواجهون مشاكل خطيرة في الحصول على مواد خام ومعدات مستوردة من اسرائيل أو عبرها وذلك بالنظر إلى الصعوبات المواجَهة في النقل من اسرائيل وفي الاتصال بالموردين(١٠٤) .

٤٩ - وإذا ما ظهرت إمكانيات حقيقية لتحقيق انتعاش اقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة في المستقبل القريب ، فستتزايد بالمقابل الحاجة إلى توسيع وإصلاح نظام التوسط المالي . وهذا سيتطلب ، فيما سيتطلبه ، توسيع الخدمات المصرفية التجارية للتركيز على تعبئة المدخرات الخاصة والأسرية ، وإنشاء سوق مالية فلسطينية لزيادة تعزيز وتوسيع القاعدة الرأسمالية لقطاع المؤسسات الخاصة ، والتركيز على تعزيز قدرات التمويل الانمائي للاستجابة إلى الاحتياجات الاجتماعية - الاقتصادية المتعددة

الآخذة في الظهور . والواقع أن هذه الحاجة المؤسسية الأخيرة تعتبر من الأولويات المالية العليا للشعب الفلسطيني ، بالرغم من أهمية العناصر الأخرى للإصلاح المالي في الأرض المحتلة(١٠٥) . وبالرغم من إعادة فتح فرعين لبنك القاهرة - عمان في الضفة الغربية في عام ١٩٩٣ ، فإن إنشاء أول مصرف فلسطيني في الأرض المحتلة منذ عام ١٩٦٧ (وقد وافقت السلطات على إنشائه من حيث المبدأ) لا يزال يواجه تأخيرات من جراء شتى القيود القانونية والإجرائية . وقد أعلن بنك الأردن (وهو بنك تجاري أغلق في الأرض المحتلة منذ عام ١٩٦٧) أنه ينوي إعادة فتح ثلاثة فروع وإنشاء أربعة فروع جديدة(١٠٦) . وفي حين أن موافقة السلطات على هذه الخطوة الأخيرة هي بادرة جديرة بالترحيب ، فإن هذه الموافقة قد اقتصرت على الفروع خارج القدس الشرقية . وعلاوة على ذلك فإن الشروط المفروضة على تشغيل بنك الأردن والإشراف عليه تنص فيما يبدو على مشاركة اسرائيلية أوثق حتى من تلك التي نصت عليها الشروط الصارمة للاتفاق الذي سمح بموجبه في عام ١٩٨٦ بإعادة فتح بنك القاهرة - عمان . وقد ذكر أنه ليس لدى الأردن "اعتراض على إعادة فتح المصارف الأردنية في الضفة الغربية طالما أنها ستعمل ضمن القواعد المحددة من قبل اللجنة الأردنية للأمن الاقتصادي والتي تقتضي أن تظل هذه المصارف تعمل تحت إشراف البنك المركزي الأردني"(١٠٧) .

٥٠ - أما قطاع النقل الذي كان آخذا في النمو في وقت من الأوقات والذي تعتمد مقوماته اعتمادا شديدا على التجارة الخارجية وحركة تنقل العمال إلى اسرائيل فقد بدأ يواجه ضغوطا خطيرة حتى قبل الإغلاق الأخير للأرض المحتلة . وقد ذكر أن إحدى أقدم شركات الحافلات الفلسطينية قد شارفت على الإفلاس في منتصف عام ١٩٩٣ بسبب شتى المشاكل ، بما فيها الضرائب والغرامات وارتفاع أقساط التأمين وارتفاع التكاليف والعجز عن تمويل استبدال مجموعة عتيقة مؤلفة من ٣٨ حافلة(١٠٨) . وقد سجل الحجم الإجمالي لأسطول حافلات النقل العام الفلسطينية انخفاضا هائلا من أكثر من ٧٠٠ حافلة في عام ١٩٨٧ إلى نحو ٤٠٠ حافلة بحلول نهاية عام ١٩٩٣ ؛ ومع إغلاق الأرض المحتلة في أوائل عام ١٩٩٣ ، أصبحت ٣٠٠ حافلة أخرى على الأقل عاطلة عن العمل مما أدى إلى تخفيض فعلي في طاقة هذا الفرع الهام لتصل إلى ثلث طاقته قبل عام ١٩٨٨(١٠٩) .

٥١ - وثمة دلالة على حجم الانخفاض في قطاع النقل وغيره من القطاعات التي تعتمد على التجارة الخارجية (وخصوصا الزراعة والصناعة) توجد في البيانات المتعلقة بدخول السلع الزراعية والصناعية الفلسطينية إلى الأردن لتسويقها داخل الأردن وخارجه(١١٠) . فقد انخفض متوسط العدد اليومي لعمليات العبور إلى الأردن من قبل الشاحنات التي تنقل السلع الصناعية وحدها من ٣٣ في اليوم في عام ١٩٨٧ إلى ١٨ في اليوم في عام ١٩٩٠ وإلى ١٢ في اليوم فقط في عام ١٩٩١(١١١) . وفي عام ١٩٨٧ ، دخل إلى الأردن من الأرض المحتلة ما مجموعه ٠٠٠ ١١٥ طن من الخضار والفواكه ، و٤٠٠ ٢ طن من زيت الزيتون ، و٠٠٠ ٧٥٠ شتلة و٠٠٠ ٦٩ طن من السلع الصناعية (مقارنة بمستويات

أعلى في أوائل الثمانينات) . وبحلول عام ١٩٩٢ ، انخفضت هذه الأرقام إلى ٠٠٠ ٤١ طن من الخضار والفواكه ، و٠٠٠ ١ طن من زيت الزيتون ، و٠٠٠ ٤٣١ شتلة و٠٠٠ ٣٠ طن من المنتجات الصناعية (في عام ١٩٩١) . وهذا الهبوط في تصدير السلع الفلسطينية إلى الأسواق الإقليمية التقليدية لا يعكس التدهور في أداء عدد من القطاعات الرئيسية فحسب ، بل إنه يعكس أيضا إعادة توجيه روابط التجارة الخارجية للأرض المحتلة نحو إسرائيل .

جيم - ملاحظات ختامية

٥٢ - لقد أبرزت الفقرات السابقة بعض مجالات المشاكل الرئيسية التي تواجه انتعاش وتنمية الاقتصاد الفلسطيني ، والحاجة الملحة لإجراء إصلاح في السياسات المحلية في مختلف المجالات يقترن بتقديم مساعدة دولية فعالة . وقد تم استرعاء الاهتمام في الدراسات والتقارير السابقة الصادرة عن الأونكتاد إلى العديد من هذه القضايا واقتُرحت فيها توصيات عديدة بشأن السياسات وهي تتطلب اتخاذ إجراءات جريئة من قبل السلطات الاسرائيلية والمجتمع الدولي ، بما في ذلك الأطراف الإقليمية ، ومن قبل الشعب الفلسطيني نفسه والمؤسسات الممثلة له . وقد حددت بإيجاز في تقرير الأونكتاد لعام ١٩٩٣ (١١٢) مجموعة من التدابير المتكاملة والمجدية والفورية لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ، بما في ذلك القضايا المشتركة التي تؤثر على الأنشطة الاقتصادية وما يتصل بها من الهياكل الأساسية والموارد الطبيعية . وهذه التدابير وما يتصل بها من القضايا المشار إليها في مواضع أخرى من تقارير الأونكتاد وفي الاستنتاجات التي خلصت إليها استقصاءات أخرى لا تزال وثيقة الصلة بالموضوع اليوم .

٥٣ - ولا مغالاة في التشديد على الضرورة الملحة لاتخاذ إجراءات دولية متضافرة وذات أهداف محددة تحديدا جيدا من أجل منع حدوث المزيد من الانحطاط الاقتصادي والاجتماعي في الأرض المحتلة وإرساء أسس سليمة للمستقبل . وليس هناك نقص في المعلومات حول الاحتياجات والأولويات ولا افتقار للقدرة المحلية ذات الصلة فيما يتعلق بإدارة عملية الانتعاش ، وقد استمر نمو حجم المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني مما أتاح مجموعة جديدة من فرص التمويل ومجالات للتدخل الفعال الذي توجد حاجة ماسة له . ولا يزال هناك الكثير مما يمكن فعله من قبل أولئك المعنيين بالأمر ، بما في ذلك سلطات الاحتلال الاسرائيلي والمجتمع الدولي على أساس العمل المنسق مع الشعب الفلسطيني . وقد أتاحت التطورات التي حدثت منذ عام ١٩٩٣ فرصا جديدة يتعين اغتنامها . ودون الإخلال بالنتائج التي ستتمخض عنها عملية السلام في نهاية المطاف ، فإن الإصلاحات العاجلة للسياسات في الأرض المحتلة يمكن أن تشمل النقاط التالية:

(أ) التوسيع السريع والقوي لتدابير تحرير السياسة لتشمل مجالات أخرى من مجالات الاقتصاد لضمان الحد الأدنى من التدخل الحكومي وإتاحة أقصى ما يمكن من

المجالات للمشاريع القائمة على روح المبادرة فضلا عن تعبئة الموارد المالية وتخصيصها على النحو الأمثل ؛

(ب) إن كل نظام ضريبة الدخل المطبق على أصحاب الدخول الثابتة (المرتبات والأجور) و/أو الممتلكات فضلا عن الكيانات الاعتبارية (الشركات والمؤسسات المحدودة المسؤولية) يحتاج إلى إصلاح شامل يتمشى مع القوانين الراسخة فيما يتعلق بغرض الضرائب ومع مراعاة الظروف المحددة السائدة في الأرض المحتلة(١١٣) ؛

(ج) إعادة النظر في التأثير السلبي للعقوبات الجماعية التي تفرضها اسرائيل على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية ، وتجنب تطبيق هذه العقوبات في الحالات التي يمكن فيها التحقق من هذا الأثر ؛

(د) لئن كان تقييد ومراقبة دخول العمال الفلسطينيين إلى اسرائيل يمكن أن يعتبرا ضروريين لأسباب تتعلق بالأمن الاسرائيلي ، فإن السلع الزراعية والصناعية الفلسطينية لا تشكل أي تهديد أمني أو اقتصادي . وإلى أن يتم التفاوض بين الاسرائيليين والفلسطينيين على ترتيبات تجارية منصفة وذات منفعة متبادلة ، فسيكون من المناسب إنهاء الحظر المفروض على دخول السلع الزراعية و(بعض) السلع الصناعية الفلسطينية إلى اسرائيل طالما أن السلع الاسرائيلية تتدفق بحرية إلى الأرض المحتلة . ومن شأن التجارة الحرة الآن أن تساعد في إرساء أساس قوي للانتعاش الاقتصادي الفلسطيني والتعاون التجاري في المستقبل ؛

(هـ) إن القضايا المعقدة المتصلة ببرمجة تنمية الموارد البشرية الفلسطينية تبرز الحاجة الملحة لإجراء استقصاء نزيه للاتجاهات الديموغرافية الفلسطينية في الأرض المحتلة ، بما في ذلك إجراء تعداد سكاني ؛

(و) هناك حاجة لبذل جهود جدية من قبل المؤسسات الفلسطينية لتبسيط وتنسيق وإدماج البرامج المكررة وتحسين تعريف مجالات التخصص ، مع حماية المؤسسات الإنمائية من عملية التسييس التي لا مسوغ لها .

٥٤ - وقد اكتسب دور المجتمع الدولي ، بما في ذلك الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، أهمية أكبر فيما يتعلق بآفاق تحقيق الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني ، خصوصا منذ بداية عملية السلام في الشرق الأوسط . ومن شأن برنامج إنماء فلسطين(١١٤) الذي أعلن عنه مؤخرا والذي يشمل مجموعة من الأنشطة على المدى المتوسط في المجالات الاقتصادية والاجتماعية أن يوجه المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني . وثمة حاجة إلى تحسين التنسيق بين المانحين ، وتحديد أولويات المعونة بشكل أكثر حساسية ، وتبسيط وتنسيق التعاون بين الوكالات ، في سياق توفير تمويل متزايد واعتماد تدابير في مجال السياسات للاستجابة للاحتياجات الفورية والطويلة الأجل . ويتعين على الشركاء العرب في المنطقة الاضطلاع بمسؤولية خاصة وبدور خاص في هذا الصدد .

الجزء الثاني

حالة البيئة في الأرض الفلسطينية المحتلة

٥٥ - إن التدهور المستمر في الحالة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني صاحبه تردٍّ في أحوال البيئة في الضفة الغربية وقطاع غزة . وهذا الاتجاه المتضافر في انحطاط الاقتصاد والبيئة أدى مؤخرا إلى زيادة القلق إزاء تدني نوعية الحياة عموما في الأرض المحتلة وما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة للمستقبل . ويشير المبدأ ٢٣ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية إلى ضرورة حماية الموارد البيئية والطبيعية للشعب الخاضع للاضطهاد ، والسيطرة والاحتلال . واستنادا إلى هذه الاعتبارات طُلب إلى أمانة الأونكتاد ، في الدورة التاسعة والثلاثين (الجزء الأول) لمجلس التجارة والتنمية ، إعداد دراسة عن حالة البيئة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وذلك ضمن النطاق العام لبرنامج عملها لفترة السنتين . ويبرز هذا الجزء النتائج الرئيسية لهذه الدراسة . وهو يشتمل على بحث أحوال البيئة الراهنة في الأرض المحتلة ، وإمكانات تنمية البيئة ، ومجموعة من المبادئ التوجيهية للسياسة العامة الهادفة إلى تحسين حالة البيئة وزيادة مساهمتها في التنمية المطّردة للاقتصاد الفلسطيني .

ألف - المحدِّدات البيئية الرئيسية

٥٦ - تشتمل مساحة الأراضي الإجمالية للأرض الفلسطينية المحتلة على ٠٠٠ ٩٣٩ ٥ دونم تقريبا ، منها ٠٠٠ ٥٧٢ ٥ دونم في الضفة الغربية ، بما فيها القدس الشرقية ، و٠٠٠ ٣٦٧ دونم في قطاع غزة . وحتى عام ١٩٩٣ ، كانت اسرائيل قد أخضعت لسيطرتها تدريجيا ما يزيد على ٦٨ في المائة من مجموع مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة ، كما جاء في الجزء الأول أعلاه . وحسب تضاريس المنطقة ، يبلغ ارتفاع قطاع غزة عن سطح البحر ٠-٤٠ مترا ، بينما يتراوح ارتفاع الضفة الغربية بين ٤٠٠ تحت سطح البحر وأكثر من ٠٠٠ ١ متر فوق سطح البحر . وتتراوح درجة الحرارة في المتوسط بين ١٨ و٣٨ درجة مئوية في الصيف و٥ و١٠ درجة مئوية في الشتاء . وتشكل الحجارة وأخلاطها المكسورة المورد المعدني الرئيسي في تلك الأرض ، إذ يبلغ الإنتاج السنوي ٠٠٠ ٣١ متر مكعب ، و٣,٥ مليون طن ، على التوالي . وتقوم اسرائيل باستغلال الساحل الغربي للبحر الميت لاستخراج المعادن مثل الملح والغوسفات .

٥٧ - ويقدر سقوط المطر السنوي بـ ٠٣٠ ٣ مليون متر مكعب ، بينما يقدر المفقود من جراء الجريان السطحي والتبخر بـ ١٣٥ ٢ مليون متر مكعب ، فيبقى ما مقداره ٨٩٥ مليون متر مكعب لتغذية طبقات المياه الجوفية . وإن المحاولات الفلسطينية الرامية إلى تخفيض الجريان السطحي وإتاحة تغلغل مياه الأمطار في طبقات المياه الجوفية بغرس الأشجار وغير ذلك من التدابير قد اصطدمت بقيود اسرائيلية . ويضاف إلى سقوط المطر نسبة المياه الآتية من نهري الأردن واليرموك ، والتي يبلغ مجموعها سنويا ٣٢٠ مليون

متر مكعب زائدا حوالي ١٠٠ مليون متر مكعب من الينابيع . وحال عدد من العوائق دون الاستخدام الكافي للمياه من المصدر الأخير . ولا تزال المياه الجوفية الآتية من طبقات المياه الجوفية الساحلية والداخلية التي تنتفع بها الأرض المحتلة واسرائيل على السواء ، المصدر الرئيسي للاستخدامات المحلية والزراعية والصناعية التي ازدادت ازديادا مذهلا خلال الـ ٢٥ سنة الماضية .

باء - العوامل المؤثرة في البيئة

٥٨ - لقد مكّنت مصادرة الأرض الفلسطينية اسرائيل من المضي قدما في بناء المستوطنات وما يتعلق بها من هياكل في مختلف مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة التي درج الفلسطينيون على اعتبارها مناطق برية . وأهم هذه المناطق هي المنحدرات الشرقية والأجزاء الوسطى من الضفة الغربية التي كانت في يوم من الأيام منبتا لشتى أشكال الحياة البرية ومرتعا شتويا للماشية ومنتجعا للسكان المحليين ، بالإضافة إلى ما فيها من المواقع الأثرية والدينية والسياحية . وبالمثل ، فإن بناء المستوطنات الزراعية في وادي الأردن حرم تدريجيا السكان الفلسطينيين في هذه المناطق من أغنى تربتهم وآبارهم المائية . ونشأت حالة مماثلة في قطاع غزة حيث زحفت المستوطنات على المناطق الداخلية والساحلية الخصبة . ولم يصحب برنامج المستوطنات الاسرائيلية اعتبارات بيئية كافية ومناسبة . فلم تُنشأ مصانع لمعالجة مياه المجاري في أي من المستوطنات . وكثيرا ما تُترك مياه المجاري تجري إلى الوديان حتى لو تعرضت قرية مجاورة للخطر . وأدت شبكة المجاري في المستوطنات على التلال الشرقية والمنحدرات شمال القدس إلى تلويث إمدادات المياه العذبة من أجل الشرب والزراعة في المناطق الفلسطينية لغاية أريحا .

٥٩ - إن مقلع الحجارة الاسرائيلي قرب مخيم الدهيشة في بيت لحم يسبب الضجيج وتلوث الهواء ، مما يضايق سكان المناطق المجاورة ويضطرهم إلى التماس الانتصاف أمام المحاكم . ومع ذلك ، وبالرغم من قرار المحكمة بإغلاق مقلع الحجارة منذ تسع سنوات ، فلا يزال يعمل بنشاط . وهناك نشاط آخر يؤثر تأثيرا ضارا على السكان الفلسطينيين هو مصنع في الضفة الغربية لاستصلاح وإعادة تجهيز زيت المحركات المستعمل من اسرائيل . وذكر أن المصنع يطلق أدخنة سمية وسرطانية إلى المناطق المجاورة . وأقيم عدد من هذه المصانع في المنطقة الشمالية من الضفة الغربية على الحدود مع اسرائيل لتلافي إغلاقها على أثر الشكاوى المقدمة من مجموعات من المواطنين الاسرائيليين .

٦٠ - وتعاني الأرض المحتلة من انعدام التشريعات والمؤسسات المناسبة لحماية بيئتها . فليس لدى المؤسسة العسكرية الاسرائيلية أو إدارتها المدنية في الأرض المحتلة أي مرفق ذي مسؤولية بيئية . والسلطات الفلسطينية العاملة على مستوى المدينة أو البلدة أو القرية ، ضعيفة لافتقارها إلى الموارد والخبرة الفنية في

مجال البيئة ، وعدم الفعالية لافتقارها إلى الآليات اللازمة للتشريع وإنفاذ القوانين والأنظمة البيئية على هذه المستويات . وحيثما نجحت المحاولات في إقامة النواة المؤسسية لحماية البيئة ، فقد أدت المنافسة والازدواج إلى استنزاف مواردها وقصرها على البحث والعمل التجريبي الذي تقوم به الجامعات والمؤسسات العلمية .

٦١ - إن الافتقار الى سلطة مركزية محلية ثبطت ظهور برنامج شامل لزيادة الوعي البيئي بين أبناء الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة . إذ تمنح الأولوية للبقاء من دون الأخطار البيئية إلا عندما تهدد هذه الأخطار الحياة اليومية مباشرة . وبوجه عام ، فإن أثر الصناعة التحويلية على البيئة ضئيل وموضعي ، نظرا لصغر نطاقها وعدم تطور طابعها . ويمكن معالجة ذلك بفعالية إذا ما تم وضع أنظمة مناسبة لحماية البيئة وإنفاذها . ويمكن أن يكون هذا من ألح القضايا التي ينبغي للفلسطينيين تكريس اهتمامهم لها ، لا لسد المنافذ في القوانين البلدية والصحية فحسب بل أيضا للتخفيف الى أدنى حد من الأضرار البيئية التي يمكن أن تنجم عن التصنيع والتحضر المتزايد وما يتعلق بذلك من أنشطة البناء المرتقبة في السنوات القادمة .

٦٢ - إن حوالى ٤٧ في المائة من السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة هم دون سن الـ ١٥ سنة ، ولا يتجاوز سن الـ ٦٥ سنة سوى ٣,٣ في المائة . ومن وجهة نظر حماية البيئة ، فإن هذا التوزيع العمري الأحدث سنا يعني وجود سكان أكثر تلقيا ، أي سكان من الأسهل تثقيفهم بالقضايا البيئية من خلال البرامج الموجهة الى الشباب في المدارس والبيوت .

٦٣ - وعلى الصعيد الاقليمي ، تميل الأحوال الجوية السائدة في أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا الى التأثير على البيئة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، مع وقع خاص على الزراعة . ومن شأن ادراك هذه التأثيرات ، بالاقتران بالقدرات المحلية لاتخاذ تدابير وقائية وحمائية ، أن يخفف مضارها الى أدنى حد .

جيم - الأحوال البيئية الراهنة

٦٤ - إن نقص المعلومات الكمية والنوعية يجعل من الصعب تقييم الأحوال البيئية الراهنة وأثرها على اقتصاد الأرض المحتلة . ومع ذلك ، تعكس الفقرات التالية بعض القضايا الملحة وتسترعي الانتباه الى حجم المشاكل التي تواجه الشعب الفلسطيني في مناطق شتى وأثرها المباشر والمقبل على اقتصاده .

١ - الممارسات الزراعية

٦٥ - لقد تراجعت الزراعة في الأرض المحتلة تدريجيا أمام القطاعات الأخرى . فهبط اسهامها في الناتج المحلي من ٣٤ في المائة الى أقل من ١٨ في المائة ، وهبط نصيبها

من العمالة من حوالى ٤٠ في المائة الى ٢٤ في المائة . وخلق إهمال الأرض مشاكل في انجراف التربة إذ انهارت المدرجات وفقدت جوانب جبلية كاملة تربتها السطحية . ومن المقدر أن أي مجهود لاستصلاح وانعاش الأرض سيكلف المزارعين و/أو أصحاب الأرض مبلغاً يتراوح بين ١٠٠ و٢٠٠ دولار لكل دونم . وأدى تزايد البطالة والعودة الى الأرض منذ عام ١٩٨٨ الى تفاقم الضغوط للحصول على التسهيلات المالية الزراعية التي يُفتقر اليها منذ الاحتلال الاسرائيلي في عام ١٩٦٧ .

٦٦ - وفي حين أنه تم اللجوء الى تقنيات الزراعة المكثفة في محاولة لزيادة الانتاج الزراعي ، فقد كان النهج أقل اتساماً بطابع علمي مما هو مطلوب . وجرى افراط في استخدام الكيماويات الزراعية ، وخاصة مبيدات الآفات والأسمدة . ومن المقدر أنه تم استخدام ١١ كيلوغراما من مبيدات الآفات في كل دونم سنويا وما يتراوح بين ٨٠ و١٦٠ كيلوغراما من الأسمدة في كل دونم سنوياً لزيادة الانتاج . ويبدو أن الاستخدام المفرط للمبيدات زاد من مقاومة الآفات لها ، وتطلب هذا بدوره استخدام كيماويات أقوى وأبهظ ثمنا . والأهم من ذلك هو أن استخدام أنواع المبيدات المحظورة في أماكن أخرى أخذ يؤثر على الحياة البرية والجو كما لوث موارد المياه الضحلة . أما الأسمدة ، فقد أدى استخدامها المكثف الى وجود مركزات النترات بما يتجاوز كثيرا الحد الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية . واللدائن هي سلعة أخرى يزداد استخدامها في الزراعة . ولئن كان استخدام اللدائن يعود بالنفع على الزراعة ، فإن مقدارا كبيرا منها يتخذ سبيله الى التربة و/أو يحرق بدلا من إعادة تدويره . ومن ضمن ما يقارب مجموعه ٠٠٠ ٨ طن من الأغشية اللدائنية المستخدمة سنويا ، هناك ٣٠ في المائة لا تُسترد وتبقى في التربة . ويتبعثر جزء من النسبة المتبقية البالغة ٧٠ في المائة في المناطق المجاورة بينما يحرق الباقي ، مما يزيد من التلوث .

٦٧ - وانخفضت نسبة المياه المتاحة للري إلى أدنى حد ، مما يحول دون استخدام ٥٠ في المائة من الأرض الصالحة للزراعة نظرا لنقص المياه أو استعمال المياه المالحة مما خلق تربة مالحة تحتاج الى تطهير لجعلها صالحة للزراعة . وفي حين أنه يجري اللجوء الى الري التقطيري ، فإن اختيار المعدات الداعمة والاشرافية لا يزال بدائيا . وبوجه عام ، يُعزى الاستخدام المفرط لمبيدات الآفات والأسمدة المقترن بالاستعمال غير الفعال للمياه الى انعدام خدمات الارشاد الزراعي تقريبا إذ أنها تقلصت تقلصاً جذريا منذ عام ١٩٦٧ . وفي الوقت ذاته ، توقفت الأبحاث ومشاريع الزراعة التجريبية . أما الأفكار والتكنولوجيا الجديدة فكثيرا ما قلدها المزارعون الفلسطينيون الذين يفتقرون الى القدرة على تقييم ملاءمتها ، مما أدى الى خسائر مالية لا مبرر لها واعتماد تكنولوجيات غير مناسبة ، بل وضارة .

٣ - التحضُّر

٦٨ - تمثل المناطق المعمورة في الأرض المحتلة ٣,٢ في المائة من مجموع مساحة الأرض . وقد قيدت السياسات الاسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ البناء داخل الحدود البلدية التي انخفضت هي ذاتها الى حد أدنى . ومن ناحية أخرى ، فليس لدى أي من البلديات خطة موضوعة على أساس جيد لمعالجة النفايات السائلة والصلبة . وهي تفتقر الى الخبرة الفنية والأموال اللازمة لتصميم وتنفيذ هذه الخطط . وبالاضافة الى ذلك ، هناك افتقار الى الخبرة في ادارة معالجة المياه المهدورة وإعادة استعمال المياه المهدورة في الري ، بما في ذلك منافع اعادة الاستعمال هذه وعيوبها والأخطار الصحية التي يمكن أن تكون مقترنة بها . وعلى أساس افتراض معدل استهلاك متواضع يبلغ في المتوسط ٤٠ لترا للشخص الواحد يوميا ، فإن مجموع حجم مياه المجاري يوميا بالنسبة للسكان الفلسطينيين يزيد على ٠٠٠ ٧٠ متر مكعب .

٦٩ - إن النفايات الصلبة كقضية يجري اغفالها إلى حد بعيد في الأرض المحتلة حيث يُبخس تقدير الحجم المتولد منها بخساً شديداً . وتقدر النفايات الصلبة المجمعة من المدن والقرى داخل الحدود البلدية بـ ١-١,٥ كغ للشخص الواحد يوميا . وهذا يغفل ما يتراكم خارج هذه الحدود وفي القرى . وفضلا عن ذلك لا توضع كل النفايات الصلبة في أوعية القمامة ؛ إذ يتخذ جزء منها سبيله إلى الحقول المجاورة ، وقطع الأرض المهجورة والوديان . وبالمثل ، فليس هناك شبكة للتخلص من النفايات الآتية من مواقع البناء ، والمبعثرة على الطرق الريفية . بل إن النفايات الصلبة الحضرية تُلقى على بعد بضعة كيلومترات ، إما بجوار مدينة/قرية أخرى أو في منطقة مكشوفة متفق عليها حيث تحرق لتخفيض حجمها فحسب . وهذه هي عملية بطيئة وتطلق الدخان والغاز السام إلى الجو بما يشمل مناطق سكنية واسعة . وهنا أيضا لا توجد مرافق إعادة تدوير لمعالجة النفايات الصلبة . ويتبعثر في جميع أنحاء الريف ركام ومسحوق الحجارة الناجمين عن تجهيز الحجارة . وأصبحت المناطق التي يُلقى فيها مسحوق الحجارة ، السام للنبات ، قاحلة .

٣ - الموارد المائية

٧٠ - بالرغم من أن الموارد المائية في معظم مناطق الأرض المحتلة سلمت من التلوث ، فقد أخذ الوضع يتغير بسرعة نظرا لخطر تغلغل مياه المجاري فيها وتزايد افراط اسرائيل في استغلال المياه الجوفية . وقد أثبتت التجارب وجود البكتيريا (faecal coliform) ومستويات عالية من النترات في بعض المناطق من الضفة الغربية وقطاع غزة . ويبعث تزايد الملوحة على القلق بوجه خاص في أجزاء من الضفة الغربية ، مثل الخليل ، ووادي الاردن وقطاع غزة . ونتيجة لافراط اسرائيل في الضخ ووجود مستوطناتها في الأرض المحتلة ، فقد هبط مستوى المياه الجوفية ، مما أدى إلى اختلال

بين المياه العذبة والماء الأجاج في بعض المناطق من الضفة الغربية وتسرب مياه البحر إلى المناطق الساحلية من قطاع غزة ، مما جعل المياه غير صالحة للاستعمال المنزلي وغير ملائمة للزراعة .

٤ - إزالة الأحراج

٧١ - لا تشكل الأحراج أكثر من ٠,٥ في المائة من مجموع مساحة الأرض المحتلة . والأحوال الجوية المقترنة بعوامل من صنع الانسان هي المسؤولة إلى حد بعيد عن صغر هذه المنطقة الحرجية . وتحول الأنظمة الاسرائيلية دون غرس الأشجار في كثير من المناطق التي يمكن فيها منع الجريان السطحي من مياه الأمطار . وهذا يتيح للجريان السطحي من الأمطار التدفق غربا لتغذية طبقات المياه الجوفية التي تعتمد اسرائيل عليها لاستعمالها هي . ويُدّعى أيضا أن معارضة اسرائيل لغرس الأشجار تيسر إزالة العقبات القانونية أمام مصادرتها للأرض الفلسطينية . ومن المقدر ان اسرائيل اقتلعت منذ عام ١٩٦٧ مئات الآلاف من الأشجار كعقاب جماعي . وتم اقتلاع ما مجموعه ١٥٠ ٠٠٠ شجرة تقريبا منذ بداية الانتفاضة وحدها .

٥ - البيئة البحرية والساحلية

٧٢ - تواجه المناطق الساحلية من قطاع غزة تدهوراً شديداً في البيئة . فتلوث الموارد البرية والبحرية بمياه المجاري ، مقترنا بانخفاض المغذيات المترسبة من النيل ، هدد بالخطر الحياة البحرية ، وخاصة صيد السمك ، على ساحل القطاع . يضاف إلى ذلك انجراف الرمل من هذه السواحل نظرا لتحول اتجاه الأمواج . وقد بنت اسرائيل مصدات أمواج في عدة مناطق على سواحلها لوقف فقدان الرمل ، ولكن لم تتخذ مثل هذه التدابير العلاجية في قطاع غزة . وبالاضافة إلى ذلك ، فإن تزايد حركة السير في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وخاصة ناقلات النفط التي تطلق عناصر خام كثيفة عند غسل خزاناتها ، يتسبب في رسوب كرات قطرانية على السواحل .

٦ - استهلاك الوقود

٧٣ - أخذت الأرض المحتلة تعتمد تدريجيا اعتمادا كليا تقريبا على اسرائيل لتلبية احتياجاتها من الطاقة ، سواء بالنسبة للكهرباء و/أو الوقود (النفط والغاز) . ولا يشكل انتاج الطاقة حاليا مصدراً رئيسياً لتدهور البيئة في تلك الأرض . وزيت المحركات المستعمل هو نوع من الوقود الذي يتم اللجوء إليه لتسخين أفران المخابز والمعامل التي تقع غالبا في المناطق السكنية أو قربها . وهذا الزيت ملوث بالجسيمات المعدنية الصغيرة ، والوقود المعالج بالرصاص ، والمواد العضوية العالية المستوى . ويطلق احتراقه أدخنة سمية كثيفة إلى الجو في المناطق المأهولة ، مما يعرض السكان لأخطار التلوث الشديدة .

دال - تحسين حالة البيئة في الأرض الفلسطينية: تدابير للعمل

٧٤ - إن استمرار الاتجاهات الراهنة ، كما هي معروضة أعلاه ، لا يبشر بالخير بالنسبة لمستقبل البيئة في الأرض المحتلة وما ينجم عن ذلك من أثر على الاقتصاد . بل على العكس ، فمن المحتمل أن يؤدي التفاعل السريع للقوى الدينامية العاملة في مجتمع يفتقر إلى الآليات الضرورية للارشاد والتدابير التصحيحية ، إلى زيادة تدهور البيئة . ومن ناحية أخرى ، فإن الآمال العريضة لجيل الشباب الناشئ ، الذي يشكل قرابة نصف السكان الحاليين ، تُحمِّل الأفراد الفلسطينيين والمؤسسات الفلسطينية خاصة مسؤولية جسيمة لتكريس انتباه جاد للقضايا البيئية لدى الاضطلاع بأنشطة اقتصادية واجتماعية . والمجالات التالية ذات الأولوية معروضة بايجاز لاتخاذ تدابير فورية بشأنها .

١ - النفايات السائلة

٧٥ - تجري دراسة مشاكل النفايات السائلة في بعض المناطق الحضرية ، مثل بيت لحم ورام الله والبيرة ، في سياق شبكة شاملة لمياه المجاري . بيد ان احتياجات المراكز السكانية الأخرى ، وخاصة في المناطق الريفية ، حيث يقيم أكثر من ٣٥ في المائة من السكان الفلسطينيين وحيث يتزايد بناء المساكن ، مهملة إلى حد بعيد . ولا يزال يتعين النظر في مصانع معالجة مياه المجاري وموقعها . ومن الضروري التخطيط لتلبية هذه الاحتياجات وما يتعلق بها من احتياجات أخرى على نحو متكامل يكفل تلافي النهج التجزيئي الذي سيكون باهظ الكلفة ، وغير مناسب في الأمد الطويل . وإن فكرة وجود ناقلة رئيسية لمياه المجاري المعالجة تعبر عددا من المدن ، بين الشمال والجنوب مثلا ، هي فكرة مجدية وسليمة بيئيا . ويمكن شمول ذلك بشبكة من مصانع معالجة مياه المجاري التي تغذي الناقلة ، مع استعمال المياه المعالجة لأغراض الري وأغراض صناعية . ويمكن أن تساعد سياسات التسعير الابتكارية لاستعمال المياه المهدورة المعالجة في تغطية جزء من تكاليف التشغيل للمعالجة .

٢ - النفايات الصلبة

٧٦ - كما سبقت الاشارة ، فقد أخذ حجم النفايات الصلبة يتزايد بخطى حثيثة . ومن المحتمل أن يستمر هذا الاتجاه ، بل أن يمتد إلى المناطق غير المتأثرة مع زيادة بزخ المجتمع . وهنا أيضا ، من المطلوب اتخاذ تدابير علاجية ووقائية في سياق برنامج عمل متكامل . ويمكن انشاء مزيج من مصانع اعادة التدوير والحرق في جميع أنحاء الأرض المحتلة لمعالجة كل النفايات الصلبة العضوية وغير العضوية . ومع توفر بعض الحوافز المالية والضريبية ، يمكن أن تعمل مصانع إعادة التدوير على نحو مربح ، بينما يمكن أن تساهم الرسوم البلدية ، وخاصة في المركز الحضري ، في تكاليف تشغيل المحرقات .

٣ - النفايات السمية

٧٧ - إن امكانات تنمية الاقتصاد الفلسطيني مستقبلا ستعتمد ، إلى حد بعيد ، على دور القطاع الصناعي . وإلى جانب هذا الدور ، يتوقع من القطاع أيضا تغطية التكاليف التي يفرضها التصنيع على أي مجتمع . ومن المجالات التي ينبغي تغطية هذه التكاليف فيها مجال معالجة النفايات السمية . فمن الضروري إذن شمول العوامل البيئية أيضا في تحليل وتقييم جميع الأنشطة الاقتصادية الجديدة ، وخاصة المشاريع الصناعية ، كما ينبغي أن تشكل معالجة النفايات السمية والاحتياجات البيئية المتعلقة بها جزءا لا يتجزأ من برامج التنمية الصناعية .

٤ - استصلاح الأراضي وإعادة التحريج

٧٨ - يجب زراعة المدرجات من جديد في كثير من الأراضي المستخدمة قبل عام ١٩٦٧ في مناطق التلال وملؤها بالتربة إذ انجرفت تربتها في أعقاب انهيار الحيطان الحجرية التي تحتبس التربة . وبالاضافة إلى توفير فرص العمل والدخل ، بإمكان مشاريع استصلاح الأراضي هذه أن تضيف مرة أخرى إلى الانتاج الزراعي الاجمالي وتزيد مساهمته في الدخل القومي . ولا بد أيضا من الخروج من الحلقة المفرغة في استخدام أصناف من مبيدات الآفات بوصفها السبيل الوحيد لمكافحة الآفات . ويمكن استخدام برامج المكافحة المتكاملة للآفات التي نجحت في كثير من البلدان النامية .

٧٩ - كما يتعين التصدي بجدية لإعادة التحريج في المستقبل القريب . ولئن كان تنفيذ برنامج كامل لإعادة تحريج المناطق المناسبة يتوقف على ممارسة الشعب الفلسطيني للسيطرة على موارده الطبيعية ، فيمكن تركيز الجهود على أسس تجريبية محددة تهدف إلى ايجاد القدرة على العمل بسرعة عند زوال الظروف التقييدية الراهنة . ولما كان من المحتمل أيضا أن تتجاوز منافع أي برنامج لإعادة التحريج الحدود الجغرافية المحددة للأرض الفلسطينية ، من المتوقع أن تتم إعادة دراسة أهمية القيود المفروضة على الشعب الفلسطيني في استخدام موارده الطبيعية .

٥ - الهياكل المؤسسية

٨٠ - كما سبقت الاشارة ، فإن سن القوانين والأنظمة البيئية هو تدبير هام لحماية البيئة . وهذا يقترن بإنشاء مرفق مؤسسي كفؤ وفعال وقادر على انفاذ هذه القوانين . ولذلك يقترح انشاء مثل هذا المرفق على نطاق متواضع لرصد حالة البيئة ، وتقييم الاحتياجات في مختلف المناطق واقتراح التدابير ، بما في ذلك التشريعات ، لصون البيئة . ومن المهام التي تسند إليه إقامة نظام معلومات عن البيئة من أجل الضفة الغربية وقطاع غزة على السواء . وسيعتمد النظام على قاعدة بيانات موضوعة على أساس معلومات مجمعة عن مختلف جوانب البيئة في الأرض المحتلة .

٦ - الاحتياجات من الموارد البشرية

٨١ - ربما يتعين على البلديات حاليا ، وإلى أن يتم انشاء مثل هذا المرفق ، أن تلعب دورا أكبر في حماية البيئة وزيادة مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني . ومن المجالات التي يمكن أن تركز عليها البلديات انتباهها ، رفع مستوى القوى العاملة المشاركة في الأنشطة البيئية . وعلى سبيل المثال ، تشترك كل بلدية في جمع النفايات الصلبة . وفي حين أن هذه المهمة يمكن انجازها بفعالية من خلال اضافة المزيد من عمال المرافق الصحية وشاحنات التخلص من النفايات ، فإن القيود المالية تجعل هذا النهج مستحيلا . وإن تدريب الموظفين الموجودين في المناطق ذات الصلة يمكن أن يزيد إلى حد كبير من كفاءة وفعالية المهام المؤداة .

٨٢ - ومن المهم ادخال التعليم البيئي ، في أبكر وقت ممكن ، كجزء من المناهج التعليمية في المدارس والكليات في الضفة الغربية وقطاع غزة . وينبغي أن تجري هذه الحملة التعليمية والتدريبية أيضا على مستوى القاعدة الشعبية ، بهدف بث التوعية بحماية البيئة في جميع طبقات المجتمع ، مشفوعة بآليات التنظيم والانفاذ ذات الصلة . وفي هذا الصدد ، هناك مجال ذو أولوية هو الحاجة إلى برامج تدريب تنطوي على مشاركة التقنيين الزراعيين والمزارعين في خدمات الارشاد الزراعي ، التي تكاد تكون منعدمة الوجود في الأرض المحتلة .

٧ - المساعدة المالية والتقنية

٨٣ - لقد أدى طول فترة الاحتلال وانعدام الهياكل المؤسسية إلى حرمان الشعب الفلسطيني من تعبئة موارده المالية والبشرية تعبئة فعالة لبناء أسس اقتصاد سليم ، مما فرض عبئا يتعذر على الجيل الحاضر النهوض به بمفرده . فيتعين على المجتمع الدولي بذل مزيد من الجهود لتمكين هذا الشعب من اعادة ارساء أساس اقتصاد سليم على نحو مستقل ، وتحسين نوعية الحياة وصون بيئته . وقد أثبت الشعب الفلسطيني أنه واسع الحيلة ومقدام في مساهمته في تنمية الاقتصادات العديدة التي شارك فيها . وقد حان الوقت لتعبئة الموارد والمهارات الفلسطينية والدولية في مشاريع تقوم كذلك على روح المبادرة لتنمية اقتصاد الأرض الفلسطينية وصون بيئتها ، بما يعود بالنفع على الشعب الفلسطيني ذاته اليوم ، دون المساس باحتياجات المستقبل . وعليه ، فإن المجالات المعروضة أعلاه للعمل تستدعي المساعدة الدولية المتضافرة ، المالية منها والتقنية ، لوضع برنامج بيئي عملي وتنفيذه بفعالية .

الجزء الثالث

استعراض التقدم المحرز في عمل الوحدة الاقتصادية الخاصة (الشعب الفلسطيني) ، في أمانة الأونكتاد ، ١٩٩٣/١٩٩٢

٨٤ - خلال الفترة المستعرضة ، كثفت أمانة الأونكتاد عملها بشأن اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة في اطار المجالات الرئيسية الأربعة لنشاطها ، أي: (أ) رصد وتحليل سياسات وممارسات سلطات الاحتلال الاسرائيلي التي تعوق التنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة ؛ (ب) استقصاء أثر هذه السياسات والممارسات على القطاعات الاقتصادية الرئيسية ؛ (ج) تطوير قاعدة البيانات ، بما في ذلك تجميع وتجهيز ونشر المعلومات عن اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة ؛ (د) والتنسيق مع الأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمساهمة فيها عملا بقرارات الجمعية العامة بشأن تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني والأوضاع الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة . ولدى الاضطلاع بالعمل في هذه المجالات ، استمرت الاتصالات الوثيقة مع فلسطين ، بالاضافة الى المشاورات مع الأطراف المعنية الأخرى .

٨٥ - وفي سياق المشروع المشترك بين القطاعات الذي يستقصي آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطردة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، تم انجاز تقرير اجتماع فريق من الخبراء عُقد في أيار/مايو ١٩٩٣ في جنيف ، إلى جانب الدراسة التي أعدتها أمانة الأنكتاد عن الإطار الكمي وملحقها التقني . ودارت مناقشات حول فحوى هذه الوثائق مع مسؤولي دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط لفلسطين ، وكذلك مع المسؤولين الحكوميين المصريين والأردنيين . ورفضت السلطات الاسرائيلية مناقشة هذه الوثائق ولم يرد حتى الآن رد من الأطراف المعنية الأخرى .

٨٦ - كما استُرعي انتباه بعض المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف ، على كل من الصعيدين الإقليمي والدولي ، التي لديها برامج لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني ، إلى النص المنقح لهذه الوثائق بغية المساهمة في المحتويات الموضوعية للبرامج الواردة فيها . وجرت مناقشات أيضا مع إدارة الشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية ، وبدأت اتصالات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير في سياق أنشطتهما ذات الصلة . ورغبة في تنسيق أنشطة وكالات الأمم المتحدة المختصة في الأرض المحتلة ، دعا الممثل الخاص لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني) ، الوحدة الاقتصادية الخاصة في أمانة الأونكتاد إلى إجراء مشاورات في مكتب الأمم المتحدة الإنمائي في القدس الشرقية . بيد أن السلطات الاسرائيلية رفضت منح تأشيرة دخول وت القيام بالمهمة .

٨٧ - وبدأ العمل أيضا في عملية الاختيار والانجاز من أجل نشر الجزء الأول من عدد من الـ ٣٥ دراسة قطاعية التي تتناول القضايا الاقتصادية والاجتماعية في الأرض المحتلة . والغرض من هذه الدراسات هو توفير خلفية موضوعية لاستنتاجات وتوصيات اجتماع فريق الخبراء ، مما يمكّن المانحين من زيادة تطوير برامج المساعدة لديهم كل في ميدان اهتمامه .

٨٨ - وفي إطار المشروع المشترك بين القطاعات وكجزء من برنامج عمل الوحدة ، استمر العمل بشأن تطوير قاعدة البيانات عن اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة المستعرضة . وتم انجاز البيانات المتاحة عن ميزان المدفوعات ، والتجارة الدولية ، والسكان واليد العاملة والاستخدام خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٨٧ ، والتي تم توحيدها وتصنيفها وفقا لنظام السلاسل الزمنية الاقتصادية المستعملة في أمانة الأونكتاد ، وصدرت هذه البيانات في UNCTAD/DSD/SEU/1 (بالانكليزية فقط) . وواصلت الوحدة إغناء مجموعتها من المراجع عن التنمية الاقتصادية الفلسطينية كما وسّعت قدراتها على تجميع وتحليل البيانات الاحصائية عن الموضوع .

٨٩ - وتمشيا مع احتياجات برنامج العمل وأحكام قرارات الجمعية العامة ، التي اعتُمدت خلال الفترة المستعرضة ، فقد واصلت أمانة الأونكتاد تنسيق الجهود والتعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة وكذلك مع المنظمات الإقليمية وغير الحكومية المشتركة في الأعمال المتعلقة بالحالة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة . وشمل هذا المساهمة في الاجتماعات ، وايفاد البعثات إلى تونس والقاهرة وعمان لإجراء المشاورات وجمع البيانات ، فضلا عن المشاركة في الاجتماعات التي عقدتها وكالات الأمم المتحدة المعنية بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني .

الجدول ١ - الارض الفلسطينية المحتلة: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية ١٩٨٧-١٩٩٣ (بملايين الدولارات حسب سعرها الثابت في ١٩٩٠)

	تقديرات CBS					تقديرات OPT			تقديرات الأونكتاد		معدل النمو السنوي OPT ١٩٩١-١٩٨٨	معدل النمو السنوي الأونكتاد ١٩٩٣-١٩٩٢
	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢		
السكان (بالالاف)	٤٠٨,٢	٤٢٧,١	٥٠٥,٥	٥٦٣,١	٦٤١,٣	٤٣٧,١	٥٠٥,٥	٥٦٣,١	٦٠٥,٠	٦٦٦,٠	٤,١	٣,٥	٣,٨
الزراعة	٢٣٤,٦	٤٦٦,٨	٣٢١,٠	٤٤٨,٥	٢٤٤,١	٤٦٦,٨	٣٠٩,٠	٤٤٨,٥	٣٧٠,٠	٣٧٨,٠	٦,٢	٨,٣	٧,٦
الصناعة	١٦٥,٠	١٣٣,٣	١٢٨,٤	١٦٥,٢	١٥١,٧	١٣٣,٣	١٠٥,٤	١٠٤,٢	٩٦,٠	١٣٨,٠	٢,٠-	١٠,٥-	٤٠,١
البناء	٣٢٧,٤	٣٠٩,٧	٣٢٤,٧	٣٢٤,٠	٣٠٥,٥	٢٤١,٣	٢٠٢,٥	١٥١,٣	١٣٥,٠	١٩٨,٠	١,٧-	١٤,٧-	٤٢,٦
الخدمات	٩٧٧,١	٨٦١,٧	٩٨٧,٥	٢٢٨,٨	١٣٩,٧	٧٢٦,٦	٦٠١,٨	٥٣٩,٨	٤٩٣,٠	٦٩٥,٠	٤,٢	١٢,٤-	٣٧,١
الناتج المحلي الإجمالي	٨٨١,٣	٧٧٠,٥	٦٨٤,٩	١٦٣,٠	٠٨٣,٤	٥٦٧,٠	٢١٨,٧	٢٤٣,٧	١٤٨,٠	٤٧٧,٠	٢,٧	٩,٧-	٢٨,٠
صافي مدفوعات عوامل الانتاج	٧٣٢,٦	٦٦٩,٣	٦٩٠,٠	٧٩٣,٣	٧٤٣,٧	٦٥٩,٨	٦١٠,٧	٥٤٨,٢	٤٠١,٠	٤٠٦,٠	٠,٤	١١,٣-	١,٦
الناتج القومي الإجمالي	٦١٣,٩	٤٣٩,٨	٤٥١,٦	٩٥٦,٣	٨٢٧,١	٢٢٦,٨	٨٢٩,٤	٧٩١,٩	٥٤٩,٠	٨٨٣,٠	٣,٠	١٠,٣-	٢١,١
التحويلات الجارية الصافية	١٣٧,٩	١١١,١	١٣٥,٧	١٥٤,٣	١٥٦,٥	٢٠٩,١	٢٨٩,٧	١٦٦,٧	١٥٤,٠	١٦٠,٠	٣,٤	٢,٩	٣,٩
الدخل الإجمالي المتاح	٧٥١,٨	٥٥٠,٩	٥٨٧,٣	١١٠,٦	٩٨٣,٦	٤٣٥,٩	١١٩,٣	٩٥٨,٧	٧٠٣,٠	٠٤٣,٠	٣,١	٩,٥-	١٩,٦
الواردات	٤٨٣,٣	٩٥٣,٤	٩٨٣,٣	٩٥٣,١	٠١٩,٤	٩٥٣,٤	٩٨٣,٣	٩٥٣,١	٧٤١,٠	٩٤٣,٠	٧,٨-	١٣,٥-	٢٦,٠
الصادرات	٤٥٧,٥	٢٦٨,٣	٢٤٦,٣	٢٦٤,٤	٢٧٨,٧	٢٦٨,٣	٢٤٦,٣	٢٦٤,٤	١٥٦,٠	٣١٣,٠	٩,٨-	١٦,٥-	٧٣,١
الاستثمار الحكومي	١٠٠,٧	٥٥,٤	٤٤,٩	٥٠,٦	٧٣,٨	٥٥,٤	٤٤,٩	٥٠,٦	٣٤,٠	٤٧,٠	٦,٧-	١٦,٦-	٣٥,٣
الاستثمار الخاص	٤٩١,٤	٣٧٣,٣	٤٢٦,٤	٤١٣,٣	٣٩٦,٩	٣٧٣,٣	٤٢٦,٤	٤١٣,٣	٣٦٤,٠	٤٣٨,٠	٤,٨-	٦,٥-	١٩,٨
الاستهلاك الحكومي	٢٠٨,٠	١٩٣,٤	٢٠٦,٧	٢٥٣,٥	٢٦٠,٧	١٩٣,٤	٢٠٦,٧	٢٥٣,٥	٢٠٠,٠	٢٦٦,٠	٦,٣	١,٠-	٣١,٣
الاستهلاك الخاص	١٠٥,٩	٨٣٥,٦	٨١٩,٥	١٤٦,٣	١٠٥,٥	٦٣٣,١	٢٧٦,٧	٢١٤,٠	١٣٤,٠	٣٥٦,٠	٠,٠	١١,٥-	٢٢,٥
	(بدولارات الولايات المتحدة حسب سعرها الثابت في ١٩٩٠)												
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	٣٣٦,٠	٣٣٣,٠	٣١٩,٣	٣٨٣,٨	٣٦٩,٣	٠٩٠,٤	٨٠٩,٥	٧٩٥,٧	٧١٥,٣	٨٨٦,٦	١,٣-	١١,٦-	٢٢,٤
نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي	٨٥٦,٣	٦٩٧,٧	٦٣٨,٤	٨٩١,٣	٧٢٣,٥	٥٤٩,٥	٢١٥,٣	١٤٦,٤	٩٦٥,١	١٣٠,٣	١,٨-	١٣,٠-	,١
نصيب الفرد من الدخل الإجمالي المتاح	٩٥٤,١	٧٧٥,٠	٧١٨,٦	٩٩٠,٠	٨١٧,٨	٦٩٥,٠	٤٠٧,٦	٢٥٣,١	٠٦١,١	٢٢٦,٣	١,٧-	١١,٤-	,٦

مصادر وحواشي الجدول ١

(١) جميع الأرقام لا تشمل القدس الشرقية ، التي لا تتوفر عنها بيانات شاملة منفصلة . وجميع البيانات نُشرت أو جُمعت أصلا بالشيكل الاسرائيلي الجديد ثم عولجت على مرحلتين . وحُسبت بيانات الأسعار الجارية أولا على أساس أسعار الشيكل الشابتة ، باستخدام طريقة لتنحية أثر التضخم تستند إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأرض المحتلة ومعامل مناسب لتنحية أثر التضخم في الناتج المحلي الإجمالي . ثم حوِّلت بيانات أسعار الشيكل الشابتة إلى دولارات الولايات المتحدة بأسعارها الشابتة في ١٩٩٠ وفقا لمتوسط سعر الصرف السنوي في ١٩٩٠ ، في صندوق النقد الدولي ، International Financial Statistics (Wash. D.C., IMF 1991) .

(٢) حُسبت جميع تقديرات CBS على أساس بيانات أسعار الشيكل الجارية المنشورة في المكتب المركزي الاسرائيلي للإحصاءات ، Judea, Samaria and Gaza Area Statistics, Vol. XXI, 1992 (CBS, Jerusalem,1993) ، إلا في الحالات التي استلزمت فيها الفجوات الموجودة في بعض المؤشرات والتقديرات التراوحية المنشورة إجراء الحسابات استنادا إلى أرقام السنوات السابقة أو التقديرات من مصادر أخرى .

(٣) حُسبت جميع تقديرات OPT على أساس المعلومات المنشورة في الأرض الفلسطينية المحتلة . وللاطلاع على تفاصيل عن المصادر الرئيسية التي تم الرجوع إليها ، انظر "التطورات الاقتصادية الأخيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة" (TD/B/1305) ، الصفحة ٣٦ ، الجدول ١ .

(٤) تستند تقديرات أمانة الأونكتاد إلى تحليل اتجاهات بيانات المكتب المركزي الاسرائيلي للاحصاءات (CBS) في الفترة ١٩٦٧ - ١٩٨٧ ، وتقديرات الأرض الفلسطينية المحتلة (OPT) في الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ . وللاطلاع على معلومات عن مصادر البيانات والمنهجية ، انظر "آفاق التنمية المطردة للاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ١٩٩٠-٢٠١٠ - إطار كمي" (الجزء الثاني ، الفصول ١-٣) و"ملحقها التقني" (ستصدر في عام ١٩٩٣) .

(٥) حُسبت معدلات النمو بوصفها متوسط المعدلات السنوية للتغيير في القيم الشابتة للمتغيرات المعنية ، باستثناء الزراعة التي حُسبت معدلاتها كمتوسط متحرك لفترة سنتين .

الحواشي

(١) إن الاشارات الواردة في هذا التقرير الى "الارض المحتلة" أو "الارض" تعني ، ما لم يذكر خلاف ذلك ، الارض الفلسطينية المحتلة (أي قطاع غزة والضفة الغربية ، بما فيها القدس الشرقية) .

(٢) انظر مثلا تقارير الأونكتاد: "التطورات الاقتصادية الاخيرة في الارض الفلسطينية المحتلة" (TD/B/1142 ؛ وTD/B/1183 ؛ وTD/B/1221 ؛ وTD/B/1266 ؛ وTD/B/1305) و"تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني (TD/B/39(1)/4) .

(٣) انظر "التطورات الاقتصادية الاخيرة ..." (TD/B/1305 ، الفقرات ٣ - ١٣ .

(٤) المرجع نفسه ، الفقرة ٣ .

(٥) انظر "التطورات الاقتصادية الاخيرة ..." (TD/B/1305) ، الفقرتان ٤١ - ٤٣ ؛ و"تقديم المساعدة ..."(TD/B/39(1)/4 ، الفقرات ٦ - ٨) .

(٦) الأمر العسكري رقم ١٣٤٢ الصادر في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩١ بعنوان "أمر بشأن تشجيع توظيف رؤوس الأموال" في الضفة الغربية . وقد صدر أمر مماثل بالنسبة لقطاع غزة . انظر أيضا الرسالة المؤرخة في ١١ آذار/مارس ١٩٩٣ والموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لاسرائيل لدى الامم المتحدة (A/48/112) .

(٧) انظر "الرسالة ..." ، المرجع السابق .

(٨) Jerusalem Post ، ٩٣/٣/١٥ .

(٩) "الرسالة ..." ، مرجع سابق ، الصفحة ١ .

(١٠) وفقا لما ذكره نائب المنسق الاسرائيلي للشؤون الاقتصادية في الارض المحتلة ، مقتبس في Jerusalem Post ، ٩٣/٣/٩ . انظر أيضا Jerusalem Post ، ٩٣/١٣/٢٨ .

(١١) انظر "تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني" (TD/B/39(1)4) ، الفقرات ٧ و١٤ - ١٧ .

(١٢) انظر New York Times ، ٩٣/٤/٤ .

(١٣) سبق بحث بعض جوانب القصور ، ولا سيما فيما يتعلق بالاعتماد المفرط على اسرائيل للحصول على الواردات من المواد الخام ، والاثر الاقتصادي الاختلالي الذي يحتمل أن يترتب على انشاء عدد مفرط من المؤسسات المماثلة في الوقت نفسه في غياب أي توجيه اجمالي للسياسات ، ودراسات الجدوى ، والهياكل الاساسية اللازمة ، انظر "التطورات الاقتصادية الاخيرة ..." (TD/B/1305 ، الفقرة ٤٣) و"تقديم المساعدة ..." TD/B/39(1)/4 ، الفقرتان ٧ - ٨) .

(١٤) حدد أحدث تقرير للأونكتاد مجموعة من المجالات التي تتطلب مثل هذا الاهتمام العاجل (TD/B/39(1)/4) ، وهو ما بينته أيضاً التقارير السابقة على مر

الحواشي (تابع)

السنين . وبالمثل فإن هناك تقارير صادرة عن هيئات الأمم المتحدة الأخرى ووكالاتها المتخصصة بشأن الحالة في الأرض المحتلة تركز على الحاجة الى اجراء اصلاح عاجل وشامل للسياسات وزيادة تقديم المساعدة التقنية للشعب الفلسطيني . ومن هذه التقارير: مؤتمر العمل الدولي ، تقرير المدير العام - التذييل الثاني ، ١٩٩٣ ؛ و"تقرير الأمين العام: حالة المرأة الفلسطينية في الأراضي المحتلة" (E/CN.6/1993/10) .

(١٥) رئيس الرابطة الاسرائيلية لأصحاب الصناعات ، مقتبس في Jerusalem Post ، ٩٣/٧/٥ . وقد عبّر عن هذا الموقف أيضاً رئيس اتحاد غرف التجارة الاسرائيلية ، مقتبس في Jerusalem Post ، ٩٣/٢/٩ .

(١٦) Jerusalem Post ، ٩٣/٧/٢٢ .

(١٧) البيان الصحفي للأونروا HQ/2/93 الصادر في ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٣ . انظر أيضا Al-Fajr ، ٩٣/١٢/٢٨ . وتشتمل التدابير الأمنية التي اتخذتها السلطات العسكرية الاسرائيلية مؤخرا على استخدام الأسلحة المضادة للدبابات لتدمير المنازل المشتبه بأنها تأوي مقاتلين فلسطينيين مطاردين . وفي اجراء من هذه الاجراءات ، دمر أو تضرر ١٨ منزلا في خان يونس (قطاع غزة) قدرت تكاليف اصلاحها بمبلغ ٠٠٠ ٨٤٥ دولار . انظر Jerusalem Post ، ٩٣/٢/١٨ . انظر أيضا: عبد الفتاح الجيوسي ، الأرض المحتلة - وقائع وأحداث (عمّان) ، كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ .

(١٨) انظر مثلا "التطورات الاقتصادية الأخيرة ..." (TD/B/1183 ، الفقرتان ٥٢ - ٥٣ ؛ وTD/B/1221 ، الفقرتان ٧٤ - ٧٥ ؛ وTD/B/1266 ، الفقرات ٤٣ - ٤٥) .

(١٩) في حين استمر ارتفاع معدلات الضريبة البلدية في القدس كلها ، يشتكي التجار الفلسطينيون في القدس الشرقية من سوء الخدمات البلدية مقارنة بما هو عليه الحال في القدس الغربية ، ومن العجز الاجمالي عن دفع مثل هذه الضرائب المرتفعة على ضوء الأوضاع الاقتصادية المتردية في الأرض المحتلة . وبحلول أوائل عام ١٩٩٣ ، عرضت رابطة تجار القدس الشرقية قضيتهم على المحكمة العليا الاسرائيلية التي لم تبت فيها بعد . انظر Al-Fajr ، ٩٣/٦/٢٢ ، و٩٣/٦/٢٩ ، و٩٣/٧/٢٠ ، و٩٣/٨/١٠ ، و٩٣/١١/١٦ ، و٩٣/١/٢٥ ، و٩٣/٢/١ ؛ وJerusalem Post ، ٩٣/٧/٢٧ ، و٩٣/١/٨ .

(٢٠) فلسطين الثورة ، ٩٣/٣/٢٨ .

(٢١) Al-Fajr ، ٩٣/٤/٥ .

(٢٢) المرجع نفسه .

(٢٣) نشرت على نطاق واسع تقارير عن اغلاق الأرض المحتلة وانعكاساته الواسعة . انظر مثلا Washington Post ، ٩٣/٣/٢٦ ، و٩٣/٤/٩ ؛ وNew York Times ، ٩٣/٤/٩ ؛ وInternational Herald Tribune ، ٩٣/٤/٢٦ ؛ وAl-Fajr ، ٩٣/٤/٥ ، و٩٣/٤/١٢ ، و٩٣/٤/١٩ ، و٩٣/٤/٢٦ ، و٩٣/٥/١٠ ؛ وفلسطين الثورة ، ٩٣/٣/٢٨ ؛

الحواشي (تابع)

والقدس ، ٩٣/٤/٢٢ ؛ وJerusalem Post ، ٩٣/٥/١٧ ؛ و Palestine Human Rights Information Centre, "From the field - a monthly report on selected human rights issues", March/April 1993.

(٢٤) رئيس الوزراء الاسرائيلي ، مقتبس في Washington Post ، ٩٣/٣/٢٦ .

(٢٥) رئيس الوزراء الاسرائيلي ، مقتبس في Washington Post ، ٩٣/٤/٩ .

(٢٦) رئيس غرف التجارة الاسرائيلية ، مقتبس في Washington Post ، ٩٣/٣/٢٦ .

(٢٧) البروفيسور عيزرا سادان مستشار وزارة الدفاع و"مهندس" تدابير تحرير السياسات الاسرائيلية التي اعتمدت مؤخرا ، مقتبس في Jerusalem Post ، ٩٣/٥/١٤ .

(٢٨) استنتجت ورقة في السياسات أعدت لوزارة المالية الاسرائيلية بأن الاغلاق سيسهم في ارتفاع معدل التضخم وتباطؤ النمو في اسرائيل بنسبة ١ في المائة Jerusalem Post ، ٩٣/٥/٢٤ .

(٢٩) المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ، مقتبس في البيان الصحفي للأونروا CLO/1/93 الصادر في ١٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣ .

(٣٠) يجادل بأن "عملية فصل أو قطع علاقة الاعتماد على اسرائيل هذه تشكل عملية بحد ذاتها . وهي تحتاج الى سنوات من العمل ... وهي ليست مجرد شعار سياسي أو قرار سياسي" . سمير حليلة ، مقتبس في Al-Fajr ، ٩٣/٤/١٩ .

(٣١) Jerusalem Post ، ٩٣/٥/٣٠ ، ٩٣/٦/١ .

(٣٢) كما ذكر في Jerusalem Post ، ٩٣/١٢/٢٨ .

(٣٣) انظر "التطورات الاقتصادية الأخيرة ..." (TD/B/1305 ، الفقرات ٣٥ - ٤٠) للاطلاع على مناقشة مفصلة لبعض هذه القضايا . ومن الأمثلة على ذلك أن هناك مجموعة من التدابير التي سورست حتى عام ١٩٩٢ والتي أصبحت منذ ذلك الحين تعتبر بمثابة سياسة اقتصادية فاشلة وغير فعّالة ، وهي تتمثل في الدعوات المتكررة للاضرابات التجارية في الأرض المحتلة .

(٣٤) تم تحليلها بتعمق في تقارير الأمانة منذ عام ١٩٨٨ .

(٣٥) ومن الأمثلة على ذلك أن مؤسسة ائتمانية فلسطينية يوجد مقرها في القدس الشرقية لم يسمح لها بفتح مكتب في مناطق الضفة الغربية أو في قطاع غزة ، Al-Fajr ، ٩٣/٤/١٩ .

(٣٦) ومن الأمثلة على ذلك أن رابطة الجامعيين في الخليل في الضفة الغربية تنفذ مجموعة مثيرة للاعجاب من المشاريع التعليمية ومشاريع الرعاية الاجتماعية وتوليد الدخل وأن الاتحاد التعاوني الزراعي ينسق عمليات التسويق الزراعي

الحواشي (تابع)

في الضفة الغربية ويساعد في توجيه المساعدة الى المزارعين (المدخلات ، والتسهيلات الائتمانية ، والخدمات الارشادية) . ولم ينشأ الاتحاد التعاوني الزراعي إلاّ في عام ١٩٨٦ ، مع أن التعاونيات المحلية والاقليمية المكوِّنة له قد أنشئت في الغالب في فترتي الخمسينات والستينات .

(٣٧) للاطلاع على مجموعة شاملة من الآراء والمعلومات ذات الصلة بالعمل السابق والمرتقب للمنظمات غير الحكومية الدولية والفلسطينية في الأرض المحتلة في مجموعة متنوعة من المجالات ، انظر: شبكة المنظمات غير الحكومية الأوروبية في الأرض المحتلة (NENGOOT), Palestine-Development for Peace, Proceedings of the ECCP-NENGOOT Conference, Brussels, September 28-October 1, 1992.

(٣٨) انظر أيضا مساهمة إبراهيم الدقاق في NENGOOT, "Palestine..." مرجع سابق ، صفحة ١٩٨ .

(٣٩) هشام عورتاني ، في Al-Fajr ٩٣/١١/٢٢ .

(٤٠) عرض من ممثل لجنة الاتحادات الأوروبية بشأن دور وخبرة المنظمات الإقليمية قدم في الحلقة الدراسية للأمم المتحدة بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني ، اليونسكو ، باريس ، ٣٦-٣٩ نيسان/ابريل ١٩٩٣ (PAR.SAM/QP/15) .

(٤١) Al-Fajr ، ٩٣/١٢/٢٤ .

(٤٢) Jerusalem Post ، ٩٣/٧/١٧ . وللاطلاع على استقصاء متعمق للمشاكل والاحتياجات في هذا القطاع ، انظر دراسة الأمانة "قطاع السياحة والخدمات المتصلة به في الأرض الفلسطينية في ظل الاحتلال الاسرائيلي" (UNCTAD/RDP/SEU/7) .

(٤٣) القدس ٩٣/٢/١٠ و٩٣/٣/١٢ ؛ وفلسطين الثورة ، ٩٣/٣/٧ ؛ وAl-Fajr ، ٩٣/٣/١ ؛ و"Export initiative aims to boost local economy" في Arab British Commerce آذار/مارس ١٩٩٣ ، الصفحات ٣-٤ و٣٥-٣٦ .

(٤٤) انظر Jerusalem Post ، ٩٣/٧/١٦ .

(٤٥) ثمة عنصر من عناصر الهياكل المؤسسية المعتادة لترويج التجارة ، وهو عنصر غرف التجارة ، يبدو أنه لم يشترك في هذه المبادرة الأخيرة .

(٤٦) إن دراسة الجدوى المفصلة لإنشاء مركز للتسويق الزراعي قد أدرجت في "Technical Assistance in Export Promotion and the establishment of marketing facilities in the occupied Palestinian territories" (ITC/DTC/90/1229 - Project No. PAL/90/003) . وقد كان المقصود تكملة اقتراح هذا المشروع بدراسة مماثلة بشأن الحاجة إلى إنشاء مركز لتسويق السلع الصناعية .

(٤٧) Policy Research Incorporated, Development opportunities in the occupied territories - trade (Clarksville, PRI, 1992), p. 13.

الحواشي (تابع)

(٤٨) نشرت هذه في الاستعراض الفصلي لمؤسسة التسويق الزراعي في الأردن ، التسويق الزراعي ، العدد ١١ ، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ .

(٤٩) انظر مثلا قرار الجمعية العامة ١٧٠/٤٧ وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية فيما يتعلق بهذه القضية .

(٥٠) معلومات مقدمة من مكتب محافظ فلسطين في البنك الإسلامي للتنمية ، عمان ، ١٩٩٣ . انظر أيضا خليل نخلة - "Politico-development aid and empowerment - the case of Palestine" (ورقة غير منشورة ، ١٩٩٣) .

(٥١) لقي برنامج الجماعة الأوروبية استحسانا واسع النطاق في الأرض الفلسطينية المحتلة . انظر مثلا Jerusalem Post ٩٣/٧/٨ و٩٣/٧/٩ ؛ والقدس ، ٩٣/٧/٩ ؛ وAl Fajr ، ٩٣/٧/١٣ ؛ وفلسطين الثورة ٩٣/٧/١٩ .

(٥٢) "عرض من ممثل لجنة الاتحادات الأوروبية ...(PAR.SAM/QP/15)" مرجع سابق .

(٥٣) المرجع نفسه .

(٥٤) Network of European NGOs in the Occupied Territories (NENGOOT), Directory of European non-governmental support to the occupied Palestinian territories - 1992 (NENGOOT, Jerusalem, 1992), pp. 60-63.

(٥٥) United Nations Development Programme (UNDP), "Report on external assistance to the occupied Palestinian territories" April, 1993, pp. 69-73.

(٥٦) المرجع نفسه .

(٥٧) عقد في مقر اليونسكو في باريس ، ٢٦ - ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩٣ .

(٥٨) UNDP, Press Release No.3/93, "Palestinian economy deteriorates - UN agency fostering self-reliance". 10.5.93, p. 2 . وفي وقت سابق ذكر أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يخطط لزيادة مستوى برنامجه التمويلي في الأرض المحتلة ليصل إلى ٣٠ مليون دولار في عام ١٩٩٣ و٣٥ مليون دولار بحلول عام ١٩٩٤ . انظر Jerusalem Post ، ٩٣/١١/١٠ .

(٥٩) المرجع نفسه ، الصفحة ٤ .

(٦٠) نشرت على نطاق واسع تقارير عن المناقشات المتعلقة بالقضايا الاقتصادية في جولات متتالية من هذه الاجتماعات . انظر القدس ، ٩٣/٦/٨ ، و٩٣/١٢/٣ ، و٩٣/١/٢٧ ، و٩٣/٥/٥ ؛ وAl-Fajr ، ٩٣/٦/٢٩ و٩٣/٨/١٧ ، و٩٣/٩/١٤ ، و٩٣/٩/٢١ ، و٩٣/٣/٢٨ ، و٩٣/١١/٢٣ ، و٩٣/١٢/٧ ، و٩٣/٣/١ ؛ وJerusalem Post ، ٩٣/٩/٤ ، و٩٣/٩/٦ ، و٩٣/٩/١٧ ، و٩٣/١٠/٢٧ ، و٩٣/١٠/٢٨ ، و٩٣/١٠/٣٠ ، و٩٣/١١/١ ، و٩٣/١١/١٥ ، و٩٣/١٢/١ ، و٩٣/٣/٦ ، و٩٣/١/٢٦ ؛ وفلسطين الثورة ، ٩٣/١١/٥ ، و٩٣/١١/٢٥ ، و٩٣/١٢/١ .

الحواشي (تابع)

(٦١) عرض مقدم من ممثل البنك الدولي بشأن "دور وخبرة المنظمات الإقليمية" في الحلقة الدراسية للأمم المتحدة بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني ، اليونسكو ، باريس ، ٢٦ - ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٣ (PAR.SEM/QP/34) .

(٦٢) المرجع نفسه .

(٦٣) انظر القدس ، ٩٣/٥/٤ . وقد وجهت دعوة مماثلة في الحلقة الدراسية التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني . انظر البيان الافتتاحي الذي أدلى به السيد أحمد أبو علاء المدير العام لدائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط ، فلسطين ، في الحلقة الدراسية للأمم المتحدة بشأن تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني ، اليونسكو ، باريس ٢٦ - ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩٣ (PAR.SEM/QP/4) .

(٦٤) نص إعلان صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية في ٩٣/٥/٤ ، نشر في "النشرة اليومية" Daily Bulletin ، الصادرة عن بعثة الولايات المتحدة (جنيف) في ٩٣/٥/٦ ، الصفحة ٢ .

(٦٥) انظر مثلا فلسطين الثورة ، ٩٣/٩/٢٧ ؛ وJerusalem Post ، ٩٣/١٢/١١ ، و٩٣/١٢/١٦ ، و٩٣/١٢/٢٧ ؛ وAl-Fajr ، ٩٣/٤/١٩ . انظر أيضا الورقات المقدمة في المؤتمر الأكاديمي الإسرائيلي - الفلسطيني الدولي الأول المعني بالمياه ، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ ، زيوريخ ، سويسرا .

(٦٦) ١ دونم = ٤/١ فدان . انظر Palestine Human Rights Information Centre, Human Rights Update, Vol.5, Nos, 5-8, June-September 1992, وAl-Fajr ، ٩٣/٨/٢٤ .

(٦٧) تقرير صادر عن جمعية الدراسات العربية في القدس ، مقتبس في Al-Fajr ، ٩٣/٤/٢٦ . وبذلك يصل مجموع مساحة الأراضي الفلسطينية المصادرة منذ بداية الانتفاضة إلى ٣٧٧ ٠٠٠ دونم . حسبت على أساس الأرقام السابقة المتعلقة بعام ١٩٩٣ وأرقام الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩١ في: جمعية الدراسات العربية ، لجنة بحوث الأراضي ، الانتهاكات الزراعية ومصادرة الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة (القدس ، جمعية الدراسات العربية ، ١٩٩٣) .

(٦٨) انظر الأرقام والإشارات الواردة في "تقديم المساعدة ..." (TD/B/39(1)/4) ، الفقرتان ١٤ - ١٥ ؛ و"التطورات الاقتصادية الأخيرة ..." (TD/B/1305) ، الفقرة ٣٣ ؛ و"التطورات الاقتصادية الأخيرة ..." (TD/B/1266) ، الفقرتان ٣٠ - ٣١ .

(٦٩) Jerusalem Post ، ٩٣/٧/٢٤ و٩٣/٧/٢٧ .

الحواشي (تابع)

(٧٠) Palestine Human Rights Information Centre, "The status of Jerusalem": From the field-a monthly report on selected human rights issues, September/October 1992.

(٧١) Al-Fajr ، ٩٣/٨/٢٤ ، و٩٣/٣/٢٢ ، و٩٣/٣/٢٩ ؛ Jerusalem Post ، ٩٢/١١/٢٤ ، و٩٢/١٢/٢٨ ، و٩٢/١٢/٣١ ، و٩٣/١/٦ ، و٩٣/١/٢٥ . انظر أيضا "مذكرة شفوية مؤرخة في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٣ وموجهة إلى وكيل الأمين العام لشؤون حقوق الإنسان من البعثة الدائمة لجامعة الدول العربية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف" وهي تتضمن تقريرا عن عمليات الاستيطان الاسرائيلية والاعتداءات على المواطنين العرب وممتلكاتهم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ (E/CN.4/1993/91) مؤرخة في ٩٣/٢/١٠ .

(٧٢) Israel CBS, Statistical Abstract of Israel 1992, No. 43, pp. 732 and p. 49.

(٧٣) تقرير بنك المعلومات الزراعية في القدس الشرقية ، يرد في فلسطين الثورة ، ٩٣/١٠/١١ .

(٧٤) مركز الدراسات والبحوث ، Population Handbook ، (القدس ١٩٩٣) ، مقتبس في Al-Fajr ، ٩٣/٥/١٠ .

(٧٥) بالنظر إلى أن التقديرات الفلسطينية مستخلصة من التعداد السكاني لعام ١٩٦٧ ، فإنه يبدو أنها قد بنيت على أساس عدد السكان المسجلين قانونا (بما في ذلك غير المقيمين بالفعل في الأرض المحتلة) وهي تزيد نسبة تتراوح بين ٢٣ في المائة و٣٥ في المائة عن بيانات المكتب المركزي الاسرائيلي للاحصاءات التي تسجل عدد السكان الفعلي أو السكان المقيمين .

(٧٦) للاطلاع على بيانات بشأن تطورات قوة العمل في الفترة ١٩٨٧-١٩٩١ ، يمكن الرجوع إلى التقارير الصادرة عن الأمانة في تلك السنوات .

(٧٧) Israel CBS, "Statistical..." op. cit., p. 755 .

(٧٨) المرجع نفسه ، الصفحة ٧٦٠ .

(٧٩) انظر مؤتمر العمل الدولي ، "تقرير ..." ، مرجع سابق ، الصفحة ٣٠ .

(٨٠) بحلول نهاية عام ١٩٩٣ ، ذُكر أن أصحاب العمل الاسرائيليين قد طلبوا ، عن طريق مكتب العمل الاسرائيلي ، ٠٠٠ ١٥ و٠٠٠ ١١ عامل فلسطيني فقط من الضفة الغربية في شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر على التوالي (باستثناء العمال الذين يشغّلون بصورة غير نظامية دون الحصول على تصاريح) - Jerusalem Post ، ٩٣/١/٢٨ . وتذكر صحيفة Haaretz الصادرة في ٩٣/٣/٥ (بالعبرية) أن عدد العمال من قطاع غزة الذين كانوا يعملون في اسرائيل بحلول عام ١٩٩٣ لم يتجاوز ٠٠٠ ٤٠ عامل .

الحواشي (تابع)

(٨١) يمكن الرجوع إلى تقارير عن أثر الاغلاق على قوة العمل الفلسطينية وعلى أصحاب العمل الاسرائيليين في: Al-Fajr ، ٩٣/٤/٥ ، و٩٣/٤/١٢ ، و٩٣/٤/١٩ ، و٩٣/٤/٢٦ ؛ وفلسطين الثورة ، ٩٣/٤/١٨ ؛ وJerusalem Post ، ٩٣/٥/٤ ، و٩٣/٥/١٧ ؛ وWashington Post ، ٩٣/٤/٩ ، وInternational Herald Tribune ، ٩٣/٤/٢٧ .

(٨٢) أعلنت هذه الأرقام وزارة المالية الاسرائيلية في Jerusalem Post ، ٩٣/٥/٢٤ .

(٨٣) Jerusalem Post ، ٩٣/٥/٤ .

(٨٤) وفقا لما ذكرته الأونروا ومعظم المصادر الأخرى - انظر البيان الصحفي للأونروا CLO/1/93 ، الصادر في ٩٣/٤/١٨ . ويبدو أن هذه المعدلات تشمل فئات المسجلين من العاطلين عن العمل فضلا عن "المستخدمين استخداما ناقصا" وغير ذلك من فئات قطاعات قوة العمل التي كانت نشطة في وقت من الأوقات . وتحلل هذه القضية بتعمق في: مؤتمر العمل الدولي "تقرير ..." ، مرجع سابق .

(٨٥) يعتبر من العاطلين عن العمل أولئك الذين توقفوا عن العمل في اسرائيل .

(٨٦) من نافل القول إن المستويات الأعلى للعمالة المتفرغة في اسرائيل قبل عام ١٩٩٣ تعني مستويات أعلى للبطالة ، على الأقل في الضفة الغربية .

(٨٧) "Palestine Human Rights..." op.cit .

(٨٨) للاطلاع على المشاكل التي واجهت المكتب المركزي للاحصاءات في تجميع البيانات عن النشاط الاقتصادي في هذه الفترة ، يمكن الرجوع إلى: Israel CBS, "Statistical Abstract..." op. cit., pp. 105-111 . أما تقديرات عام ١٩٩١ والتقديرات المنقحة للفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ ، والتي ستُنشر في سلسلة Judea, Samaria and Gaza Area Statistics ، فقد وردت في Jerusalem Post ، ٩٣/٣/١٩ ، وفي: مؤتمر العمل الدولي "تقرير ..." ، الصفحات ١٠-١٣ .

(٨٩) ذُكرت هذه المصادر بالتفصيل أصلا في "التطورات الاقتصادية الأخيرة ..." (TD/B/1305) ، مرجع سابق ، الصفحة ٢٢ .

(٩٠) أُشير إلى تقديرات قريبة من تقديرات سلاسل الأرض الفلسطينية المحتلة في الاستعراض البرنامجي المذكور أعلاه لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، والمشار إليه في البيان الصحفي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي رقم ٩٣/٣ " Palestinian economy deteriorates-UN agency fostering self-reliance" الصادر في ٩٣/٥/١٠ ، الصفحتان ١-٢ . كما أن هناك سلسلة من الاستقصاءات القطاعية التي أجرتها مؤسسة Policy Research Incorporated (USA) بعنوان Development opportunities in the occupied territories (Clarksville, PRI, 1992) قد تضمنت أيضا إشارات واسعة إلى التقديرات

الحواشي (تابع)

الفلسطينية التي أُشير إليها أصلا في "التطورات الاقتصادية الأخيرة ..." (TD/B/1305) ، مرجع سابق .

(٩١) للاطلاع على التفاصيل المتعلقة بمصادر البيانات والافتراضات وأساليب الحساب واسقاطات البيانات المختلفة ، يمكن الرجوع إلى دراسة الأمانة بعنوان "آفاق التنمية المستديمة للاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ١٩٩٠-٢٠١٠- إطار كمي" (الجزء الثاني ، الفصول ١-٣) و"الملحق الفني" للدراسة (ستصدر في عام ١٩٩٣) .

(٩٢) هذا القطاع يشمل الخدمات العامة والمجتمعية ، والتجارة ، والنقل والسياحة ، والخدمات الشخصية ، والسهو والخطأ .

(٩٣) انظر: UNDP, Human Development Report 1991, (OUP, N.Y., 1991) .

(٩٤) انظر: UNDP, "Human development..." op. cit., pp. 88-91 للاطلاع على التفاصيل المنهجية والتقنية لحساب الرقم القياسي للتنمية البشرية عموما . وبالنسبة للأرض المحتلة ، استُقيت جميع البيانات المتعلقة بالتحصيل العلمي من مصادر المكتب المركزي للاحصاءات لعام ١٩٩٠ (التي تحدد مؤشرا قدره ٥٥) . كما بُنيت تقديرات متوسط العمر المتوقع على أساس بيانات المكتب المركزي للاحصاءات (٦٦ سنة) بينما استُقيت البيانات المتعلقة بالدخل بالتناوب من مصادر المكتب المركزي للاحصاءات ومصادر الأرض الفلسطينية المحتلة . وبينما تستخدم حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنسبة للرقم القياسي للتنمية البشرية بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للفرد ، فإن حسابات الأمانة الخاصة بالأرض المحتلة استخدمت تقديرات كل من الناتج المحلي الإجمالي للفرد والناتج القومي الإجمالي للفرد وذلك بالنظر إلى الدور الضعيف بصفة خاصة للناتج المحلي الإجمالي في التنمية الفلسطينية .

(٩٥) انظر مثلا Al-Fajr ، ٩٣/٤/٥ ، و٩٣/٤/١٩ ، و٩٣/٤/٢٦ ؛ وفلسطين الثورة ، ٩٣/٤/١٨ ؛ وWashington Post ، ٩٣/٤/٩ ؛ والأونروا ، البيان الصحفي CLO/1/93 ، مرجع سابق .

(٩٦) توجد وفرة من المعلومات الميدانية عن الخسائر المتكبدة في جميع مناطق الأرض المحتلة في: "Palestine Human Rights Information Center ..." ، مرجع سابق ، آذار/مارس - نيسان/أبريل ١٩٩٣ .

(٩٧) القدس ، ٩٣/٣/١١ . وللاطلاع على معلومات حديثة متعمقة عن الصناعة في الأرض المحتلة ، انظر: شؤون تنموية "الصناعة في فلسطين" ، المجلد ٢ ، العدد ٤ ، خريف ١٩٩٣ ؛ وعبد الفتاح أبو شكر وآخرون ، التصنيع في الضفة الغربية (نابلس ، جامعة النجاح ، ١٩٩١) .

(٩٨) القدس ، ٩٣/١/١٨ ؛ وAl-Fajr ، ٩٣/٣/٢٢ .

الحواشي (تابع)

(٩٩) Al-Fajr ، ٩٣/٣/٢٢ .

(١٠٠) Al-Fajr ، ٩٣/٤/٢٦ .

(١٠١) بالرغم من القرارات المتكررة للجمعية العامة التي تدعو تحديدا إلى الموافقة على مشروع لإنشاء مصنع اسمنت في الضفة الغربية .

(١٠٢) Jerusalem Post ، ٩٣/٩/٣ .

(١٠٣) Al-Fajr ، ٩٣/٥/١٠ .

(١٠٤) القدس ، ٩٣/٤/٢٢ .

(١٠٥) انظر مثلا Al-Fajr ، ٩٣/٩/١٤ . من الاقتراحات الفلسطينية الرئيسية التي قدمت في جولة أيار/مايو ١٩٩٣ من المحادثات المتعددة الاطراف بشأن التنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي ما تمثل في اقتراح إنشاء "مصرف إنمائي فلسطيني" . انظر: المفاوضات المتعددة الاطراف بشأن السلام في الشرق الأوسط ، الفريق العامل المعني بالتنمية الاقتصادية ، "وفد فلسطين - ورقة موقف" ، روما ، ٤-٥ أيار/مايو ١٩٩٣ .

(١٠٦) Jerusalem Post ، ٩٣/٩/٦ .

(١٠٧) محافظ البنك المركزي الأردني ، مقتبس في Jerusalem Post ، ٩٣/٩/٩ .

(١٠٨) Al-Fajr ، ٩٣/٨/٣ .

(١٠٩) القدس ، ٩٣/٥/١٢ ؛ وAl-Fajr ، ٩٣/٥/١٧ .

(١١٠) بيانات مقدمة من وزارة الخارجية ، دائرة الشؤون الفلسطينية ، ومؤسسة التسويق الزراعي (عمان ، الأردن ، ١٩٩٣) .

(١١١) حُسب باعتباره يمثل مجموع عدد حالات الدخول إلى الأردن مقسوما على ٣٥٠ يوم عمل في السنة .

(١١٢) "تقديم المساعدة ..." TD/B/39(1)/4 ، مرجع سابق .

(١١٣) انظر "القطاع المالي الفلسطيني في ظل الاحتلال الاسرائيلي" (UNCTAD/ST/SEU/3/Rev.1) .

- - - - -